مآخذ ابن الشجري في (أماليه) على أعاريب مكي بن أبي طالبٍ في (مشكل إعراب القرآن) عرضًا ومناقشةً

د. محمد محمود محمد صبري الجبة

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة

مآخذ ابن الشجري في (أماليه) على أعاريب مكي بن أبي طالبٍ في (مشكل إعراب القرآن) عرضًا ومناقشةً

محمد محمود محمد صبري الجُبَّة
مدرس اللغويَّات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة.
البريد الإلكتروني: MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

يناقش هذا البحث ما أخذه ابنُ الشجريّ في (أماليه) على مكيّ بن أبي طالبٍ القيسي من أعاريب في (مشكل إعراب القرآن)، وقد عقد ابنُ الشجريّ لذلك مجلسين من مجالسه هما (المجلس المُوفِي الثمانين) و(المجلس الحادي والثمانون)، وقد بلغت هذه المآخذ سبعًا وعشرين زلَّةً كما زعمَ، وقد أغلظَ ابنُ الشجريّ النكيرَ فيها على مكيٍّ، متَّهمًا إيَّاهُ بعدم البَصِيرَة، فجاء هذا البحث لدراستها والنظر فيها بعين التدقيق، وقد ظهر من العرض والمناقشة تمحُّل ابن الشجري فيما ادَّعاه على مكيٍّ.

وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين سُبقا بتمهيد ألمحتُ فيه إلى شخصية مكي وابن الشجري، والسبب الذي دفعَ ابن الشجري لانتقاد مكيٍّ في (مشكل إعراب القرآن).

فأمَّا المبحث الأول فعنونته بـ: ما ورد في المجلس الموفي الثمانين من مآخذ على مكي، وفيه سبعة عشر مأخذًا.

وأما المبحث الثاني فعنونته بـ: ما ورد في المجلس الحادي والثمانين من مآخذ على مكي، وفيه عشرة مآخذ.

واختتمت البحثَ بخاتمة ضمَّت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، أعقبتها قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: مآخذ، ابن الشجري، مكي القيسي، الأمالي، مشكل إعراب القرآن.

Critiques of Ibn Al-Shajri in (his dictations) on the declinations of Makki ibn Abi Talib in MUSHKAL I'RAB AL-QURAN (The ambiguous declination of the Qur'an)

presentation and discussion

Mohammad Mahmud Mohammad al-Gubba
Lecturer of linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, New Damietta
Email: MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

Abstract: This paper discusses the Critiques of Ibn Al-Shajri in (his dictations) on the declinations of Makki ibn Abi Talib Al-Qaisi in (his book) **MUSHKAL I'RAB AL-QURAN** (The ambiguous declination of the Qur'an). As Ibn al-Shajri dedicated two of his sessions, precisely, sessions number eighty and eighty one.

These critiques and remarks reached twenty seven faults as Ibn Al-Shajri alleged. In which he severely criticized Makki accusing him of lack of perception. Therefore, this paper is dedicated to deeply study these allegations.

The presentation and discussion highlighted the exaggerations of Ibn Al-Shajri in his critique of Makki.

The paper consists of an introduction and two chapters preceded by a preamble in which I highlighted the character of both, Makki and Ibn Al-Shajri, and the reason of the latter's critique of the former in **MUSHKAL I'RAB AL-QURAN**

The first chapter is titled "Critiques on Makki, stated in session number eighty" which implies seventeen remarks. The second chapter is titled "Critiques on Makki, stated in session number eighty one " and it contains ten remarks.

This research is ended with a conclusion includes the most important results, followed by a list of research references.

key words: Maqaz, Ibn Al-Shajri, Makki Al-Qaisi, Al-Amali, Misallab, Arabic for Quran.

مقدمة

الحمد لله الذي أعلى مراتب العلماء الأعلام، وزكَّى منهم العقول الراجحة والأحلام، ومنحهم مآثر تقصر عن جمعها المحابر والأقلام، ومفاخرات طارت كل مطار، وهداهم وهدى بهم وبآدابهم فأضاءت الأقطار، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمّد صاحب المعجزات الباهرة التي اهتدى بها ذوو الأفكار، والآيات الظاهرة التي حصل بها التمييز لمن له استذكار، أما بعد:

فمعلومٌ أنَّ كتاب (الأمالي) للشريف أبي السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري من أجلِّ مصنَّفاته وأكبرها، فهو كتابٌ نفيسٌ، كثيرُ الفائدة، أملاه في أربعة وثمانين مجلسًا، يشتمل على فنونٍ جمَّة كالنحو والصرف واللغة والأدب والشعر والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي والتأريخ والأخبار والبلدان.

وقد وقع بصري وأنا أتصَّفحه على مجلسين من مجالسه هما (المجلس الموفي الثمانين) و(المجلس الحادي والثمانون) يتضمنَّان ذكر زلَّاتِ مكّيّ بن أبي طالب المغربيّ، في «مشكل إعراب القرآن»، فألقيتُ نظرةً على تلك الزلَّات التي ذكرها ابنُ الشجري، فإذا هي سبعٌ وعشرون زلَّةً كما زعمَ، وقد أغلظَ ابنُ الشجريّ النكيرَ فيها على مكيٍّ، متَّهمًا إيَّاهُ بعدم البَصِيرَة، فقرَّرتُ دراستها والنظر فيها بعين التدقيق، والفحص والتحقيق، خاصَّةً أني لاحظتُ منه تحامُلًا شديدًا على مكيٍّ.

ولا غرابةَ في ذلك، فالرَّجُلان ليسا على عقيدةٍ واحدةٍ – كما سيبيّنُ البحثُ – فتمحَّل ابنُ الشجري لمكيٍّ مثالبَ، وادعى له معايبَ، فأردت رفع الخلاف القائم في كيفية فهم كلام مكيٍّ، وتحامل ابن الشجري عليه، ليزولَ التشويشُ والإبهام، وينتصر أهلُ الحقِّ على جيش الأوهام، وما أردتُ إلا للحق انتصارًا، ولحججه وبراهينه إلَّا إظْهَارًا.

فجاء البحث بعنوان: **مآخذ ابن الشجري في (أماليه) على أعاريب مكي بن أبي طالبٍ في (مشكل إعراب القرآن)**.

وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين سُبقا بتمهيد ألمحتُ فيه إلى شخصية مكي وابن الشجري، والسبب الذي دفعَ ابن الشجري لانتقاد مكيٍّ في (مشكل إعراب القرآن).

فأمَّا المبحث الأول فعنونته بـ: ما ورد في المجلس الموفي الثمانين من مآخذ على مكي، وفيه سبعة عشر مأخذًا.

وأما المبحث الثاني فعنونته بـ: ما ورد في المجلس الحادي والثمانين من مآخذ على مكي، وفيه عشرة مآخذ.

واختتمت البحثَ بخاتمة ضمَّت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، أعقبتها قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

وبعد، فلا أدعي لعملي هذا أنه جاء بجديد، فما هو إلا غَرفة من مناهل الأقدمين، إلا أنني حاولت جاهدًا أن أردَّ عن مكيٍّ ما رُمي به، وما رجوت من عملي هذا شيئًا إلا أن أشعر بخدمتي للغة العزِّ والسؤدد لغة الذكر الحكيم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحثة

تمهيد

ويشتمل على مطلبين :

❁ المطلب الأول : لمحة عن شخصية مكي بن أبي طالب وابن الشجري

❁ المطلب الثاني : سبب مآخذ ابن الشجري على مكي بن أبي طالب

المطلب الأول

لمحة عن شخصية مكي بن أبي طالب وابن الشجري

أمَّا مكيُّ بن أبي طالب:

فهو أبو محمد مكيُّ بن أبي طالبٍ (حَمُّوش)[1] بن محمد بن مختار القَيْسيُّ القَيروانيُّ القُرْطُبِيُّ المُقْرئُ النَّحويُّ اللُّغويُّ الفقيهُ الأديبُ المُتَفَنِّنُ، الإمامُ العلَّامةُ المُفَسِّرُ، صاحبُ التَّصانيفِ، إمامُ القرآن في وقته، وخاتمة أئمة القرآن بالأندلس[2]، وُلدَ بالقَيْرَوان، لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة[3]، كانت رحلاته العلميةُ – رحمه الله – وقت طلبِ العلم دائرةً بين مصر والقيروان والحجاز، إلى أن استقرَّ به المقام في الأندلس فأدَّى ما تحمَّله من علمٍ هناك، وكان مجموع ما قضاه بمصر عشر سنوات، وما قضاه بالقيروان بعد بدء سفره إلى مصر إحدى عشرة سنة، وما قضاه في الحجاز

(١) نقل الزركلي في حاشية (الأعلام ٢٨٦/٧) عن كتاب (صدور الأفارقة – خ): أنَّ (حَمُّوش) تصغير (محمد) عند المغاربة.

(٢) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ١٣/٨، و الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ص٥٩٧، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧١٢، و إنباه الرواة ٣١٣/٣، ووفيات الأعيان ٢٧٤/٥، وسير أعلام النبلاء (ط/ الرسالة) ٥٩١/١٧، ومعرفة القراء الكبار ص٢٢٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٩٧، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٠٩/٢، وبغية الوعاة ٢٩٨/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٣٣١، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص١١٤، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١٦٠/١، وتراجم المؤلفين التونسيين ٢٧٤/٣.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٧١٢، و إنباه الرواة ٣١٣/٣، ووفيات الأعيان ٢٧٤/٥، وسير أعلام النبلاء (ط/ الرسالة) ٥٩١/١٧، ومعرفة القراء الكبار ص٢٢٠، وتراجم المؤلفين التونسيين ٢٧٤/٣.

أربع سنوات، وما قضاه بالأندلس أربعة وأربعين عامًا[١].

وقد أجمعت كتب التراجم على وصفه بالتواضع والزهد والصلاح وإجابة الدعوة، قال عنه صاحبه أبو عمر أحمد بن محمد بن مهدي المقرئ: «كان – رحمه الله – حسن الفهم والخلق جيد الدين والعقل»[٢].

ويقول عنه الذهبي: «كان خيِّرًا متدينًا مشهورًا بالصلاحِ وإجابة الدعوة»[٣].

وكان مكيٌّ مالكيًّا آخذًا ذلك عن شيخيه أبي الحسن القابسي في القيروان، وأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الفقيه[٤]، وعدّه ابن فرحون من أعيان المذهب المالكي من الطبقة الثامنة[٥]، وترجم له القاضي عياض باعتباره من أعلام المذهب المالكي[٦]، وفي مؤلفاته كتب ورسائل في الفقه المالكي، لكنه لم يكن فيها ولا في تفسيره الهداية متعصبًا لمذهبه.

درس مكيٌّ على عدد كبير من العلماء في موطنه القيروان[٧]، ثم في

(١) انظر: الصلة لابن بشكوال ص٥٩٧، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧١٢، و إنباه الرواة ٣١٣/٣، ووفيات الأعيان ٢٧٤/٥، وسير أعلام النبلاء (ط/ الرسالة) ٥٩١/١٧، وغاية النهاية ٣٠٩/٢، وتراجم المؤلفين التونسيين ٢٧٤/٣.

(٢) انظر: الصلة لابن بشكوال ص٥٩٧، ومعرفة القراء الكبار ص٢٢٠، ووفيات الأعيان ٢٧٤/٥، وبغية الوعاة ٢٩٨/٢.

(٣) معرفة القراء الكبار ص٢٢٠.

(٤) انظر: ترتيب المدارك ١٣/٨، والديباج المذهب ٣٤٢/٢، وتراجم المؤلفين التونسيين ٢٧٤/٣.

(٥) انظر: الديباج المذهب ٣٤٢/٢.

(٦) انظر: ترتيب المدارك ١٣/٨.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٧١٢، وسير أعلام النبلاء (ط/ الرسالة) ٥٩١/١٧، ومعرفة القراء الكبار ص٢٢٠، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٣٣١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١٦٠/١، وتراجم المؤلفين التونسيين ٢٧٤/٣.

مصر[١] ومكة[٢] وقرطبة[٣]، ومن أشهرهم أبو الحسن القابسي، وابن أبي زيد القيرواني، وعبد المنعم بن غلبون، وابنه أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون.

وكان مكيٌّ واسع المعرفة كثير التأليف في العلوم المختلفة، لكنه كان متميزًا في التفسير والقراءات في المقام الأول، وقد ذكر عنه ذلك من ترجموا له، فهو المفسر والمقرئ، وله حظٌّ كبير في علوم العربية، له من الكتب المطبوعة:

١ – الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق د. محيي الدين رمضان سنة ١٩٧٩م.

٢ – اختصار الوقف على (كلَّا وبلى ونعم). تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات سنة ١٩٧٨م.

٣ – الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه. تحقيق د. أحمد حسن فرحات سنة ١٩٧٤م.

٤ – التبصرة في القراءات. تحقيق محمد غوث الندوي، سنة ١٩٨٢م، وتحقيق د. محيي الدين رمضان سنة ١٩٨٥ م.

٥ – تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم. تحقيق د. محيي الدين رمضان سنة ١٩٨٥م، وتحقيق د/ علي حسين البواب، سنة ١٩٨٥م.

---

(١) انظر: ترتيب المدارك ١٣/٨، و الصلة لابن بشكوال ص٥٩٧، وسير أعلام النبلاء ٥٩١/١٧، ومعرفة القراء الكبار ص٢٢٠، وغاية النهاية ٣٠٩/٢، وبغية الوعاة ٢٩٨/٢، وشجرة النور الزكية ١٦٠/١.

(٢) انظر: ترتيب المدارك ١٣/٨، و الصلة لابن بشكوال ص٥٩٧، وغاية النهاية لابن الجزري ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٣٣١، وشجرة النور الزكية ١٦٠/١.

(٣) انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ص٢١١، ٢٩٥، وتاريخ الإسلام للذهبي (تحقيق: عمر التدمري) ٢٠٣/٢٨.

٦ – تمكين المد في (أتى، وآمن، وآدم). تحقيق د. أحمد حسن فرحات سنة ١٩٨٤.

٧ – الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. تحقيق د. أحمد حسن فرحات سنة ١٩٧٣ م.

٨ – شرح (كلا وبلى ونعم) والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل. تحقيق د. أحمد حسن فرحات سنة ١٩٧٦م.

٩ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق د. محيي الدين رمضان سنة ١٩٨١ م.

١٠ – مشكل إعراب القرآن. تحقيق د. حاتم صالح الضامن سنة ١٩٧٣، وبتحقيق ياسين محمد السواس.

١١– الوقف على (كَلَّا وبَلَى) في القرآن، تحقيق د/ حسين نصار، سنة ٢٠٠٣م.

١٢ – الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي –بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، طبعته جامعة الشارقة سنة ٢٠٠٨م.

١٣ – الياءات المشددة في القرآن وكلام العرب، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، سنة ١٩٨٢م.

وتوفِّي مكيٌّ رحمه الله تعالى يوم السبت، ودُفن ضُحَى يوم الأحد لليلتين خلتا من المحرَّم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ودُفن بالرَّبَضِ[(١)]، وصلَّى عليه ابنه أبو طالبٍ محمد بن مكيٍّ[(٢)].

وأمَّا ابن الشجري:

فهو الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن

(١) محلَّة بقرطبة. (انظر: معجم البلدان ٢٦/٣، وتاج العروس [ر ب ض] ٣٤١/١٨).
(٢) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ص٥٩٩.

حمزة الهاشمي العلوي الحسني البغدادي، من ذرية أبي الحسن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالبٍ – رضي الله عنهما –[١].

عُرِفَ بابنِ الشَّجَرِيّ، قال ابن خلِّكان: «هذه النسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وشجرة أيضًا اسم رجل، وقد سمت به العرب ومن بعدها، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم، ولا أدري إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما: هل نسبته إلى القرية، أم إلى أحد أجداده كان اسمه شجرة؟»[٢].

وقال ياقوت: «نُسب إلى بيت الشجري من قبل أمه»[٣].

وقال الصَّفديُّ: «قال بعضهم: إنه كانت في دارهم شجرة ليس في البصرة غيرها»[٤].

وُلد في بغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة[٥].

وقد وصفه تلميذه كمال الدين الأنباري بقوله: «كان وقورًا في مجلسه، ذا سمت حسن، لا يكاد يتكلم في مجلس بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس، أو أدب درس، ولقد اختصم إليه يومًا رجلان من العلويين، فجعل أحدهما يشكو ويقول الآخر: إنه قال فيَّ كذا وكذا، فقال له الشريف: يا بني، احتمل؛ فإن الاحتمال قبر المعايب. وهذا كلمة حسنة نافعة، فإن كثيرًا من الناس تكون لهم عيوب

(١) انظر: تاريخ بغداد ١٨٩/٢١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري ص٢٩٩، وإكمال الكمال لابن نقطة ٣١٦/٣، ومعجم الأدباء ٢٧٧٥/٦، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٣٠٨، ووفيات الأعيان ٤٥/٦، والوافي بالوفيات ١٧٤/٢٧، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وقلادة النحر ١٤٤/٤.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ٥٠/٦.

(٣) معجم الأدباء ٢٧٧٥/٦.

(٤) الوافي بالوفيات للصفدي ١٧٧/٢٧.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ١٩٠/٢١، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، ووفيات الأعيان ٥٠/٦، والوافي بالوفيات ١٧٤/٢٧، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

فيغضون عن عيوب الناس، ويسكتون عنها، فتذهب عيوب لهم كانت فيهم، وكثير من الناس يتعرضون لعيوب الناس، فتصير لهم عيوب لم تكن فيهم»[١].

تبوَّأ ابنُ الشجريّ مكانة علميةً سامقةً، حيث كان نقيبَ الطالبيّينَ بالكَرْخِ، نيابةً عن والده الطاهر[٢]، وهذه المكانةُ لا ينالها إلا من كان مضطلعًا بالعلوم والمعارف، ويكفينا في هذا المقام شهادة العلماء له.

فهذا تلميذه كمال الدين الأنباري يقولُ: «كان الشريف ابن الشجري أنحى مَن رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حُذَّاقهم وأكابرهم»[٣]، ويقولُ أيضًا: «كان فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، وكان تامَّ المعرفة باللغة»[٤].

وهذا ابن نقطة يقول: «وكَانَ نحويًّا حسنَ الشَّرْح والإيراد للمحفوظ»[٥].

وهذا القفطيُّ يقول: «أحد أئمة النحاة، وله معرفة تامَّةٌ باللغة والنحو، وصنَّف في النحو تصانيف، وكان فصيحًا حلوَ الكلام؛ حسن البيان والإفهام»[٦]، ويقولُ أيضًا: «عباراته حلوة رائقة، نافعة نافقة، وكان حسن البيان والإفهام، وفضله أعلى من شعره»[٧].

وها هو ذا الصفديُّ يقولُ: «كان إمامًا في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، كامل الفضائل متضلعًا من الأدب ... وكان حسن الكلام

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري ص٣٠٠.
(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٧٧٥/٦، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، ٣٥٧، ووفيات الأعيان ٤٥/٦، والوافي بالوفيات ١٧٥/٢٧، وقلادة النحر ١٤٥/٤.
(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري ص٣٠١.
(٤) السابق ص٣٠٠.
(٥) إكمال الإكمال لابن نقطة ٣١٦/٣.
(٦) إنباه الرواة ٣٥٦/٣.
(٧) السابق ٣٥٧/٣.

حلو الألفاظ جيد البيان والتفهم»[١].

وقد ذكر تلميذه كمال الدين الأنباري إسناده في علم العربية فقال: «وعنه أخذت علم العربية، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا، عن علي بن عيسى الرَّبعي، وأخذه الرَّبعي عن أبي علي الفارسي، وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السَّرَّاج، وأخذه ابن السَّرَّاج، عن أبي العباس المبرد، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني، وأبي عمر الجرمي، وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره، وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد، وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر، وأخذه عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق، وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن، وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل، وأخذه عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي، وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين علي عليه السلام»[٢].

أخذَ ابن الشجري العلمَ عن جملةٍ من الشيوخ الأفذاذ، في علوم النحو واللغة والأدب والحديث، منهم: أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)[٣]، والشريف أبو المعمَّر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي (ت ٤٧٨هـ)، وقد قرأ عليه النحو والأدب[٤]، وأبو زكريَّا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)[٥].

وقد جاءت مؤلَّفاتُ ابن الشجري خادمةً علوم العربية خاصةً، في النحو والتصريف والأدب والشعر، وهي كالآتي:

– الأمالي: وهو من أجلِّ مصنَّفاته وأكبرها، وهو كتابٌ نفيسٌ، كثيرُ

(١) الوافي بالوفيات للصفدي ١٧٤/٢٧– ١٧٥.
(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري ص٣٠١، ٣٠٢.
(٣) انظر: معجم الأدباء ٢٧٧٥/٦، والوافي بالوفيات ١٧٦/٢٧، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.
(٤) انظر: نزهة الألباء ص٣٠١، وتاريخ بغداد ١٨٩/٢١، ومعجم الأدباء ٢٧٧٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.
(٥) انظر: معجم الأدباء ٢٧٧٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وسلم الوصول ٣٨٩/٣.

الفائدة، أملاه في أربعة وثمانين مجلسًا، يشتمل على فنونٍ جمَّة كالنحو والصرف واللغة والأدب والشعر والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي والتأريخ والأخبار والبلدان[١]، وقد حقَّقه الدكتور محمود محمد الطناحي، وطبعته مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م في ثلاثة أجزاء.

– الانتصار[٢]: وهو ردُّه على انتقادات ابن الخشاب على (الأمالي)، قال القفطي: «وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله، وقد قرأه عليه الناس»[٣]، وهو من الكتب المفقودة.

– الحماسة: وهي مجموعة قصائد ومقطوعات وأبيات، اختارها ابن الشجري على غرار ما في الحماسات الأخرى، وقد أثنى العلماء على كتاب الحماسة، فيقول ياقوت عنه: «ضاهى به حماسة أبي تمام الطائي، وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه»[٤].

– الردّ على أبي الكرم بن الدبّاس في كتابه الذي سماه «المعلم»، وقد ذكره ابن الشجري في المجلس الثاني والثمانين من «الأمالي»[٥].

– شرح التصريف الملوكي، لابن جني[٦].

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري ص٢٩٩، وإكمال الكمال لابن نقطة ٣١٦/٣، ومعجم الأدباء ٢٧٧٥/٦، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٣٠٨، ووفيات الأعيان ٤٥/٦، والوافي بالوفيات ١٧٤/٢٧، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٧٧٦/٦، ووفيات الأعيان ٤٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وقلادة النحر ١٤٥/٤، وسلم الوصول ٣٨٩/٣.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٥٧/٣.

(٤) معجم الأدباء ٢٧٧٦/٦، وانظر: وفيات الأعيان ٤٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢١١/٣.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٢٧٧٦/٦، وانظر: وفيات الأعيان ٤٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

– شرح لاميّة العرب، للشّنفرى[1].

– شرح اللمع، لابن جني أيضًا[2].

– ما اتفق لفظه واختلف معناه، وقد حقَّقه عطية رزق، وطُبع في بيروت سنة ١٩٩٢م.

– مختارات شعراء العرب، ويسمى ديوان مختارات الشعراء، ويعرف عند المحققين باسم مختارات ابن الشجري. وقد طبع بتحقيق/ علي محمد البجاوي، طبعته دار الجيل ببيروت سنة ١٩٩٢م.

وتوفّي – رحمه الله – يَوْم الْخَمِيس، السادس والعشرين من شهر رمضان من سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، عن عمرٍ بلغ اثنتين وتسعين سنةً، ومُتِّع بجوارحه وعقله إِلَى آخر وَقتٍ، ودُفن من الغد في داره بالكرخ، وصلى عليه عليُّ بن الحسين الغزنويّ[3].

(١) انظر: خزانة الأدب للبغدادي ٢٤١/٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٧٧٦/٦، وانظر: وفيات الأعيان ٤٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٩٠/٢١، وإكمال الكمال لابن نقطة ٣١٦/٣، ومعجم الأدباء ٢٧٧٦/٦، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٣٠٨، ووفيات الأعيان ٥٠/٦، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢، وقلادة النحر ١٤٥/٤، وسلم الوصول ٣٨٩/٣.

المطلب الثاني

سبب مآخذ ابن الشجري على مكي بن أبي طالب

نشأ صراعٌ حضاريٌّ بين المشارقة والمغاربة منذ القرون الأولى، فالمشرقيُّ يرى أنه المركز والأصل، والمغربي سعى لتأسيس نسقٍ مختلفٍ، أمسى به ينافس المشرقيَّ على الصدارة، وإن كان المغربيُّ قد قلَّدَ المشرقيَّ في التصنيف، يدلُّ على ذلك قصة الصاحب بن عبَّاد، الذي عاش في القرن الرابع الهجري، والذي قال عندما قرأ كتاب (العقد الفريد) لابن عبد ربه: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾[1]، لكونه يرى أن الأصل هو (عيون الأخبار) لابن قتيبة[2]، وأن المغربي لا يستطيع أن يأتي بجديد.

وابن الشجريّ مشرقيٌّ، ومكيٌّ مغربي، ولا بدَّ لهذه النسبةٍ من وقعٍ في نفس ابن الشجري الذي يرى المشارقة أعلى كعبًا في العلوم والفنون من المغاربة.

كما أنَّ المتأمِّلَ في عقيدة مكيّ وابنِ الشجريّ يُدرك السَّبَبَ الأقوى الذي دفع الأخيرَ لأنْ ينتقد الأوَّلَ انتقادًا لاذعًا، كما سيأتي بعدُ إن شاء الله – تعالى–.

فأمَّا مكيٌّ – رحمه الله – فكان يعتقدُ اعتقادَ أهل السُّنَّة، وتظهرُ عقيدته من تفسيره لآيات الصفات، فهو يجريها على ظواهرها مع اعتقاد حقيقتها دون تعطيل أو تمثيل أو تشبيه بين الله ومخلوقاته، فمن ذلك تفسيره لقوله – تعالى –: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[3] يقول: «وأحسن الأقوال في هذه (عَلَا)، والذي يعتقدُهُ أهل السُّنة ويقولونه في هذا: إن الله– جل ذكره– فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وأنه في كل مكان بعلمِه، وله– تعالى ذكره– كرسي

---

(١) سورة يوسف، من الآية (٦٥).

(٢) انظر: مقدمة العقد الفريد ص١، والفن ومذاهبه في الشعر العربي، د/ شوقي ضيف ص٤١٥، وتاريخ الأدب العربي له ١٠/٢٣٥.

(٣) سورة طه، الآية (٥).

وسع السموات والأرض»[١].

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[٢]، يقول: «ويجب أن نعتقد أن صفات الله جل ذكره بخلاف صفات المخلوقين، فلا نعتقد إلا أن الإتيان والمجيء من الله تبارك وتعالى صفة وصف بها نفسه لا إتيان انتقال وتغير حال تعالى الله عن ذلك»[٣].

وأمَّا ابنُ الشجري فمع انتمائه للعلويَّة، وكونه من أكابر علماء الإمامية، فإنه لم يؤثَرْ عنه أنه ألَّف شيئًا عن عقيدة القوم، وأصول مذهبهم، بل دارت تصانيفه في فلك النحو واللغة والأدب، ومع ذلك فلا بدَّ للقلب أن يميل إلى من يهوى.

ونظرًا لظروف عصره والحياة السياسية فيه لم يمتلك ابن الشجري الثقة والجرأة في إظهار أفكاره وعرض ما يعتقد في كُتُبه؛ لأنَّ السلاجقة الذين عاصرهم لم ينتهوا عن اضطهاد الشيعة، وإن كان اضطهادهم أخفَّ، ومع هذا فقد لوحظ وجود بعض مصطلحات المعتزلة بين دفَّتي (أماليه)، وكذا تفسير بعض الآيات القرآنية تفسيرًا يوافق أهل الاعتزال، مما يؤكِّدُ أن هناك علاقةً وثيقةً بين التشيّع والاعتزال، فقد ذكر كثير من الباحثين قديمًا وحديثًا أن الشيعة وافقوا المعتزلة في كثيرٍ من أصولهم، وذكروا – أيضًا – أن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب–وهو رأس الشيعة الزيدية–قد تلمذ في الأصول لواصل بن عطاء، رأس المعتزلة، واقتبس منه علم الاعتزال[٤].

وأمَّا ابنُ الشجري فقد وُجد في (أماليه) مصطلح (منزلة بين المنزلتين)، حين قال: «فلذلك كان المقتصد له منزلة بين المنزلتين، فهو فوق الظالم

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٦١٠/٧.
(٢) سورة البقرة، من الآية (٢١٠).
(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٩٠/١.
(٤) انظر: الوافي بالوفيات ٢٢/١٥، وفوات الوفيات ٣٧/٢.

لنفسه، ودون السابق بالخيرات»[١].

ثم يُعيد المصطلح نفسَه في (المجلس الثامن والخمسين) وهو يردُّ على مُعاصرِه ملك النحاة أبي نزار الحسن بن صافي، فيقول: «وقد كان شافهني هذا المتعدّي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه، والهذاء الذي اختلقه واخترعه، فقلت له: إنّ ضمّة المنادى لها منزلة بين منزلتين، فقال منكرًا لذلك: وما معنى المنزلة بين المنزلتين؟ فجهل معنى هذا القول، ولم يحسّ بأنّ هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية، كهمزة بين بين، التي هي بين الهمزة والألف، أو الهمزة والياء، أو الهمزة والواو، وكألف الإمالة، التي هي بين ألف التفخيم والياء، وكالصاد المشربة صوت الزاي، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف»[٢].

ثم يأتي في (المجلس الثاني والعشرين) فيقول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾[٣] : «ومعنى (أغفلنا قلبه): وجدناه غافلًا، كقولك: لقيتُ فلانًا فأحمدته، أي وجدته محمودًا»[٤].

وهو بهذا التفسير ينطلق من قاعدة المعتزلة المعروفة: (إنَّ الله لا يخلق فعل الضلال والمعصية، وإنما ذلك من فعل العبد).

فشرحُ ابنِ الشجري لهذه الآية القائم على مبدإٍ من مبادئ المعتزلة واستخدام مصطلحهم لم يأتِ عبثًا، وإنما يدلُّ على فكر المعتزلة الراسخ في ذهن ابن الشجري، والذي لم يستطع أن يعبّرَ عنه صراحةً؛ اتقاءً لسلطة السلاجقة التي ترصَّدت للشيعة وحاربت أهلَ الاعتزال، فاضطرَّ إلى التلميح عِوَضًا عن التصريح.

(١) أمالي ابن الشجري ١/١٠٠.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٣٦٨.
(٣) سورة الكهف، من الآية (٢٨).
(٤) أمالي ابن الشجري ١/٢٢٦.

وفي السياق ذاته يذكر في (المجلس التاسع عشرَ) قصَّة شمعلة بن فائد بن هلال التغلبي النصراني في معرض حديثه عن أبياتٍ لأعشى تغلب، وأنَّ هشامَ بن عبد الملك الخليفة الأموي أراد أن يحملَه حملًا على الدخول في الإسلام، فأبى شمعلة، فقال له هشام: لئن لم تفعل لأطعمنّك لحمك، وقال: حزّوا من فخذه حزّة خفيفة ولا تزيدوا على ذلك، ففعلوا، فقال: لو قطّعت لما أسلمت على هذا الوجه(١).

وكأنَّ ابن الشجري أراد من سرد هذه القصة أن يُعَرِّضَ بقسوة بني أُميَّة وإساءتهم إلى الإسلام، والتنديد بفعلة الخليفة، وإظهار سوء أثرها على الإسلام.

ثم يأتي في (المجلس الخمسين) وهو يتحدَّث عن مادة (ع و ي) فيقول: «والمعاوية: كلبة تُجْعِل، أي تطلب الذّكر فتعاوي الكلاب، وهي كلبةٌ مُجْعِل.

وروي أنّ شريك بن الأعور الحارثي–وكان من أصحاب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام– دخل على معاوية، فقال له متعرّضًا به: إنّك لشريك، وما لله من شريك، وإنّك لابن الأعور، والصّحيح خير من الأعور، وإنك لدميم سيّئ الخلق، فكيف سدت قومك؟ فقال له: وأنت معاوية، وما معاوية إلَّا كلبة عوت فاستعوت، فسمّيت معاوية، وإنك لابن صخر، والسّهل خير من الصّخر، وإنك لابن حرب، والسّلم خير من الحرب، وإنّك لابن أميّة، وما أميّة إلاّ أمة صغّر بها، فكيف سمّيت أمير المؤمنين؟ فقال معاوية: واحدة بواحدة والبادي أظلم، فأنشأ يقول:

أيشتمني معـــاوية بن حـــرب	وسيفي صارم ومعي لســـاني
وحـــولي من ذوي يمن ليـــوث	ضراغمـــة تهشّ إلى الطّعـــان
فلا تبسط لسانك يا ابن حرب	فإنّك قد بلغت مدى الأماني
فإن تك من أميّة في ذراهـــــا	فإني في ذرى عبد المـــــدان
وإن تك للشّقاء لنـــــا أميرًا	فإنّا لا نقيـــــم على الهـــوان

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/١٩٠.

فترضّاه معاوية»[1].

فسَوقُ ابن الشجري هذا الخبر على هذا النحو، دون الاكتفاء ببيان المعنى اللغوي، وذكر أبيات شريكٍ لَدليلٌ على ما قلتُ آنفًا.

ولمَّا كان مكيٌّ مترصِّدًا في كتابه (مشكل إعراب القرآن) لمذهب المعتزلة كلَّما مرَّ بآيةٍ من الآيات التي يستدلُّ بها المعتزلة على مذهبهم، فينبري للردِّ عليهم وتبيين زيفِ معتقدهم بناءً على الإعراب، ووصفهم بأنهم أهل الزَّيغ[2]، لم يكن مُستغرَبًا أن يُفرد ابنُ الشجريّ له مجلسًا ونصف مجلسٍ لسردِ زَلَّاته التي سقط فيها بزعمه في كتابه (مشكل إعراب القرآن)، متهجِّمًا عليه، متهكِّمًا به، مُتمحِّلًا في نقده، لا لشيءٍ إلا لأنَّ مكيًّا سُنِّيٌّ يعتقد مذهب السلف، ويعيب على المعتزلة مذهبَهم، في حين أننا لم نجد ابن الشجري يردُّ على أبي علي الفارسي المعتزليّ حين قدَّر الفعل (يُصَلُّونَ) خبرًا عن لفظ الجلالة في آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[3] بل راح يسوغ لقوله[4].

وسنرى في الصفحات الآتية تمحُّلَ ابنِ الشجريّ في مآخذه على مكيٍّ، وتهجُّمه عليه، وتهكُّمه به، وستردُّ دراستنا هذا التمحُّل، وتُؤيد كلمة الحقِّ بفضل مولانا العليم الخبير.

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٣- ٢٥٤.

(٢) انظر: مثلًا: مشكل إعراب القرآن لمكي بتحقيق الضامن ١/٢٠٤، ٢/٥٤٧، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٠، ٧٠٢، ٧٤٦، ٧٧٩.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية (٥٦).

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/١١٤.

المبحث الأول

ما ورد في المجلس الموفي الثمانين من نقد لمكي وفيه سبعة عشر مأخذاً

قال ابنُ الشَّجريّ: «المجلس المُوفِي الثَّمانين: يتضمّن ما وعدتُ به من ذكر زلَّات مكّي بن أبي طالب المغربي، في (مشكل إعراب القرآن)»[(١)].

المأخذ الأوَّل: (اسم الإشارة)

قال ابنُ الشَّجريّ: «من ذلك أنه (أي: مكيّ) قال في قول الله – سبحانه –: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[(٢)]: واحد (أولئك): (ذلك)، فإذا كان للمؤنّث فواحده (ذِي) أو (ذِهِ) أو (تِي)[(٣)]. انتهى كلامه.

وأقول: إن أسماء الإشارة منها ما وضع للقريب، ومنها ما وضع للمتراخي البعيد، ومنها ما وضع للمتوسّط، فالموضوع للقريب المذكّر (ذا)، والمؤنّث (ذي) و(ذِه) و(تَا)، وللاثنين (ذَانِ)، وللاثنتين (تَانِ)، وللجماعة الذّكور والإناث: (أُولَاءِ)، ممدود، و(أُولَا)، مقصور.

وقالوا للمتوسّط: (ذاك) فزادوا الكاف، و(تِيكَ)، و(ذانِكَ) و(تَانِكَ)، و(أُولَاكَ) و(أُولَئِكَ).

وقالوا للمتباعد الغائب: (ذَلِكَ)، فزادوا اللام، و(تِلْكَ) و(تَالِكَ)، قال القطاميُّ:

فَإِنَّ لِتَالِكَ الغُمَرِ انْقِشَاعَا[(٤)]

---

(١) أمالي ابن الشجري ١٦٤/٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٥).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٧٦/١.

(٤) عجز بيتٍ من (الوافر)، للقطامي، وهو في (ديوانه ص٣٥) بلفظ: (وأنَّ لهذه الغُمَمِ)، وصدره: (تعلَّمْ أنَّ بعد الغيِّ رُشْدًا)، وهو في: التذييل والتكميل ١٨٥/٣، وتعليق الفرائد ٣١٤/٢، وخزانة الأدب ١٢٩/٩.

وقالوا: (أُلَالِكَ)، وعلى هذا أنشدوا:

أُولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وهَلْ يَعِظُ الضَّلِّيلَ إِلَّا أُولَالِكَا(١)

وقالوا في المثنّى: (ذانّك) و(تانّك)، فشدّدوا النون.

فكان الصواب أن يذكر مع أولئك: (ذاكَ) و(تِيكَ)، فذكره (ذِي) و(ذِه) خطأ.

والصحيح أنّ نظير (ذِي) و(ذِه) للمؤنّث (تَا)، فأمّا (تِي) فمجهولة في أكثر الرّوايات»(٢).

العرض والمناقشة

بالنظر إلى نصَّيْ مكيٍّ وابن الشجريّ يتبيَّن أن مكيًّا ليس بصدد سرد أسماء الإشارة وتفصيلها، وإنما بصدد إعراب (أُولئكَ) وبيان أنها جمع لـ (ذَا) في المفرد المذكر، و(ذِي) و(ذِه) و(تِي) للمفردة المؤنَّثة.

أمَّا ابن الشجريّ فذكر تفصيلاتٍ ليس هذا موضعها، ثم عقَّب ابن الشجري بذكر نقدين لنصِّ مكيٍّ:

الأول: أنَّ مكيًّا أخطأ لما ذكر أن (أُولئك) واحده (ذِي) و(ذِه)، والصواب أن يذكر مع (أولئك): (ذاكَ) و(تِيكَ).

والثاني: أنَّ الصحيح أنّ نظير (ذِي) و(ذِه) للمؤنّث (تَا)، فأمّا (تِي) التي ذكرها مكيٌّ فمجهولة في أكثر الرّوايات.

---

(١) البيت من (الطويل)، للأعشى، وليس في ديوانه، وهو في : اللامات للزجاجي ص ١٣٢، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح التصريف للثمانيني ص٢٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٥/٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١٤٦/١.

والأُشابة: الجمع المختلط.

والشاهد في البيت: «أُولَالِك»، فهي مركبة من «أولى»، اسم الإشارة المقصور، ولام البعد، ثم الكاف.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٦٤/٣، ١٦٥.

فأمَّا نقده الأول فأراه تكلُّفًا وتمحُّلًا؛ لأنَّ مكيًّا أسقط لام البُعد وكافَ للخطاب، وأتى بالأصل مجرَّدًا من ذلك، أمَّا ابن الشجري فأراد منه ذكرهما.

وأمَّا نقده الثاني، فمردودٌ عليه بكلام شيخ النحاة سيبويه – رحمه الله –، حيث عدَّد أسماء الإشارة، فقال: «والأسماء المبهَمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك وتانك، وتِيكَ، وأولئك، وهو وهي، وهما، وهم وهن»[(١)].

فذكر سيبويه (تِيكَ) في أسماء الإشارة، وكذا فعل ابنُ الشجريّ نفسُه في نصِّه السابق، وقد قال الهرويُّ في (إسفار الفصيح): «إذا قلتَ: (تِيكَ)، فالتاءُ والياءُ الاسم، والكاف حرف الخطاب»[(٢)].

وقال في موضعٍ آخرَ: «والكاف في آخر (تِلْكَ) و(تِيكَ) زائدة للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنها حرف وليست باسم»[(٣)].

فظهرَ أنَّ (تِي) هو اسم الإشارة للمفردة المؤنَّثة، زيد عليها كاف الخطاب، وهذا الاسم شائعٌ معروف في كتب النحاة، وليس مجهولًا كما ذكر ابنُ الشجري، وممن ذكره مجرَّدًا عن الزوائد: أبو سعيد السيرافي في (شرح كتاب سيبويه)[(٤)]، وابن بابشاذ في (شرح المقدمة المحسبة)[(٥)]، والزمخشريُّ في (المفصَّل)[(٦)]، وابنُ الخشَّاب في (المرتجل)[(٧)]، وأبو البقاء العكبري في

(١) الكتاب ٢/٧٧، ٧٨.
(٢) إسفار الفصيح ٢/٨٥٠.
(٣) إسفار الفصيح ١/٢١٤.
(٤) انظر: ٤/١٤٣.
(٥) انظر: ١/١٦٢.
(٦) انظر: ص١٨٠.
(٧) انظر: ص٣٠١.

(اللُّباب)[١]، والشريشي في (شرح مقامات الحريري)[٢]، وابنُ الحاجب في (كافيته)[٣]، وابن مالكٍ في (التسهيل)[٤]، و(الألفية)[٥].

إلَّا أن يكون قصدُ ابن الشجريّ أنَّ استعمالَ (تِي) مجرَّدةً عن الزوائد مجهولةٌ في أكثر الروايات، اعتمادًا على رأيِ مُعاصِرِهِ أبي الحجَّاج بن يَسعون الأندلسي (ت بعد ٥٤٢هـ)؛ حيث زعمَ «أن (تِي) في المؤنث لا تُستعمل إلا بهاء في أولها وبالكاف في آخرها»[٦]، وهو قولُ ابن هشامٍ في (تذكرته) حيث ذكرَ أنَّ : «من أسماء الإشارة مالا يستعمل إلا ب (ها) أو بالكاف وهو (تي)»[٧].

فإنْ كان هذا قصدَ ابنِ الشجري فقد عقَّبَ أبو حيَّان على قول ابن يسعون بأنه «ليس بصحيح»[٨].

كما تساءل الدماميني قائلًا: «إن صحَّ ما قاله فيُسْأل: في أي موضع يلزم حرف التنبيه في الإشارة؟»[٩].

وهنا ظهرَ أن هذا النقدَ من ابن الشجريّ لمكيٍّ ليس في محلِّه.

---

(١) انظر: ٤٨٦/١.
(٢) انظر: ٣٥/٣.
(٣) انظر: ص٣٤.
(٤) انظر: ص٣٩.
(٥) انظر: ص١٤.
(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٩٧٦/٢، وتعليق الفرائد ٣٢٥/٢، وهمع الهوامع ٢٩٩/١.
(٧) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٩٢/٢.
(٨) ارتشاف الضرب ٩٧٦/٢.
(٩) تعليق الفرائد ٣٢٦/٢.

المأخذ الثاني: (أصل كلمة: مُحِيط)

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[1]: أصل (مُحِيط): (مُحْيِط)، ثم ألقيت حركة الياء على الحاء[2].

والصّحيحُ أنَّ أصل (مُحِيطٍ): (مُحْوِطٌ)؛ لأنه من (حاطَ يَحُوطُ)، و(الحائطُ) أصله: (حَاوِطٌ)؛ لأنك تقول: (حوَّطْتُ المكانَ)، إذا جعلت عليه حائطًا، فأُلقيت كسرةُ الواوِ على الحاء، فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما صارت واو (الوَزْنِ) و(الوَقْتِ) و(الوَعْدِ) ياءً في (مِيزَانٍ) و(مِيقَاتٍ)، و(مِيعَادٍ)»[3].

العرض والمناقشة

أصلُ هذا النقدِ اعتمادُ ابنِ الشجريّ على نسخةٍ من نُسخ مخطوط (المُشكِل) فيه هذا النصُّ المنقود، وهو نفسه في النسخة المطبوعة في دار المأمون للتراث بدمشق، بتحقيق/ ياسين محمد السوَّاس.

وأمَّا النسخة المطبوعةُ في مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، فأتت موافقة لكلام ابنِ الشجريّ، ونصُّها: «وأصل (مُحِيطٍ): (مُحْوِطٌ)، فنقلت كسرة الواو إلى الحاء، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها»[4].

وعليه فالنَّصَّان واردان في نُسَخِ الكتاب، ولا إشكالَ فيهما؛ إذ كلُّ نسخةٍ منهما قد نصَّت على الأصل باعتبارٍ ما، فالنُّسخةُ التي جعلت أصل (مُحِيطٍ): (مُحْوِطًا) قد أشارت إلى الأصل قبل إعلال اسم الفاعل بالنقل والقلب، وأما

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٩).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق ياسين محمد السوَّاس، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق: ٢٨/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٥/٣، ١٦٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم صالح الضامن ٨١/١، ٨٢.

النُّسخة التي جعلت أصل (مُحِيطٍ): (مُحْيِطًا) فقد أشارت إلى الأصل بعد إعلال الفعل المضارع (يُحِيطُ)، فاسم الفاعل (مُحْيِطٌ)، ثم تُلقى حركة الياء على الحاء، فتصير (مُحِيطًا).

ونسخة الدكتور الضامن تنفي عن مكيٍّ اعتقادَ أن أصل الكلمة بالياء لا بالواو، وتُبَرِّئُ ساحتَه من محلِّ النَّقد.

المأخذ الثالث: إعراب (كُلَّما) في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى –: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[1]: (كُلَّما): نصب على الظرف بـ (مشوا)، وإذا كانت «كُلَّما» ظرفًا فالعامل فيها الفعل الذي هو جواب لها، وهو {مَشَوْا}؛ لأنّ فيها معنى الشّرط، فهي تحتاج إلى جواب، ولا يعمل فيها (أَضاءَ) لأنه في صلة (ما)، ومثله: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ﴾[2]، الجواب: (قالُوا)، وهو العامل في (كُلّ)، و(ما) اسم ناقص، صلته الفعل الذي يليه[3]. انتهى كلامه.

وأقول: إنه لا يجوز أن تكون (ما) في (كلّما) هذه ونظائرها اسمًا ناقصًا؛ لأنّ التقدير فيها إذا جعلتها ناقصة: (كلّ الذي أضاء لهم البرق مشوا في البرق)؛ لأن الهاء التي في (فيه) تعود على البرق، فلا ضمير إذن في الصّلة يعود على الموصول، ظاهرًا ولا مقدّرًا، والصحيح أنّ (ما) هاهنا نكرة موصوفة بالجملة، مقدّرة باسم زمان، فالمعنى: كلُّ وقتٍ أضاء لهم البرق مشوا فيه.

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٠).

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٥).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب بتحقيق الضامن ٨٢/١، وبتحقيق السواس ٢٩/١.

فإن قيل: فإذا كانت نكرة موصوفة بالجملة، فلا بدّ أن يعود عليها من صفتها عائد، كما لا بدّ أن يعود على الموصول عائد من صلته.

فالجواب: أنّ الجملة إذا وقعت صفة بخلافها إذا وقعت صلة؛ لأنّ الصّلة مع الموصول بمنزلة اسم مفرد، فلا معنى للموصول إلاّ بصلته، وليس كذلك الصّفة مع الموصوف.

وإذا عرفتَ هذا، فالعائد من الجملة الوصفيّة إلى الموصوف محذوف.

التقدير: كلّ وقت أضاء لهم البرق فيه مشوا فيه، فحذفت (فيه) هاهنا، كما حذفت من الجملة الموصوف بها في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[1]، التقدير: لا تَجزي فيه، كما قال: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]»[3].

العرض والمناقشة

اعتراضُ ابنِ الشجريّ على مكيٍّ مُنصَبٌّ على ماهية (مَا) المتصلة بـ (كُلٍّ)، فمكيٌّ يذهب إلى أنَّ (ما) اسم ناقص، صلته الفعل الذي يليه، وابنُ الشجري يعترض على كون (ما) في (كلّما) هذه ونظائرها اسمًا ناقصًا؛ لأنّ التقدير فيها إذا جعلتها ناقصة: (كلّ الذي أضاء لهم البرق مشوا في البرق).

ففهم ابنُ الشجري من كلام مكيٍّ أنَّ (مَا) بمعنى (الَّذِي)، فاعترضَ عليه، ولا أدري كيفَ فهم ابنُ الشجريّ هذا الفهمَ من كلام مكيٍّ؟، ومكيٌّ نفسُهُ ينفي هذا الفهمَ الذي فهمه ابنُ الشجري من كلامه، قائلًا في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية): «واعلم أن (كُلَّ ما) إذا كانت بمعنى (إذا) و(متى) وَصَلْتَها مع (ما)، فإن كانت على غير ذلك فَصَلْتَها من (كُلّ)، تقول: (كُلَّما جاءني زيد

(١) سورة البقرة، من الآيتين (٤٨)، (١٢٣).
(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٨١).
(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٦/٣، ١٦٧.

أكرمني) أي: (إذا جاءني زيدٌ)، فتصلُ (ما) بـ (كُلّ)، وتقولُ: (يَسُرُّنِي كلُّ ما يسرُّك)، فتفصل (ما) من (كُلٍّ) لأنها بمعنى (الذي)»[1].

فكلامُ مكيٍّ صريحٌ في أنَّ (مَا) في الآية ليست بمعنى (الّذي) – كما ادَّعى ابنُ الشجري عليه –؛ لأنَّها موصولةٌ بـ (كُلٍّ) في الرَّسم، وإنما هي بمعنى (إذَا)، وقد قال النحَّاسُ: «إذا كانت (كُلَّما) بمعنى (إذَا) فهي موصولة»[2].

وإذا كانت (كُلَّما) منصوبةً على الظرفية، فهي هنا تفيد ظرف الزَّمان قطعًا وهو (الوقت)، وما قاله ابن الشجري ينصُّ على أنَّ (ما) هاهنا نكرة موصوفة بالجملة، مقدّرة باسم زمان، فالمعنى: كلُّ وقتٍ أضاء لهم البرق مشوا فيه، فالتقدير واحد على كلا الإعرابين.

وقد سوَّى السمينُ الحلبيُّ بين الإعرابين في التقدير، وفرَّق بينهما في إعراب (أَضَاءَ)، فقال: «(كل): نَصْبٌ على الظرفية؛ لأنها أُضيفت إلى (ما) الظرفية، والعاملُ فيها جوابُها، وهو (مَشَوا)، وقيل: (ما) نكرةٌ موصوفةٌ، ومعناها الوقتُ – أيضًا –، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: (كلَّ وقتٍ أضاءَ لهم فيه)، فأضاءَ على الأول لا محلَّ له لكونِه صلةً، ومحلُّه الجرُّ على الثاني»[3].

وبهذا يذهب نقدُ ابن الشجريّ لمكيٍّ سُدًى، ويطيرُ هباءً.

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ١/١٣٥، ١٣٦.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥.
(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ١/١٧٩، ١٨٠.

المأخذ الرابع: وزن (إِبْلِيس)

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾[1]: إبليس: نصب على الاستثناء المنقطع، ولم ينصرف لأنه أعجميٌّ معرفة. وقال أبو عبيدة: هو عربيٌّ، مشتقٌّ من (أَبْلَسَ): إذا يئس من الخير، ولكنّه لا نظير له في الأسماء، وهو معرفة فلم ينصرف لذلك[2].

قلتُ: إن كان يريد بقوله: (لا نظير له) في وزنه، فليس هذا بصحيح؛ لأنّ مثال (إِفْعِيل) كثير في العربيّة، كقولهم للطّلع: (إِغْرِيض)، وللعصفر: (إِحْرِيض)، وللسَّنام الطّويل: (إِطْرِيح)، ولا خلاف في أنّك لو سمّيت بـ (إِغْرِيض) ونحوه لصَرَفْتَ.

وإن كان يريد أنه لا نظير له في هذا التركيب على هذا المثال، فكذلك (إِغْرِيض) منفرد بهذا التركيب على هذا المثال، ولو انضمّ التعريف إلى ذلك لم يمتنع من الصّرف، وأبو عبيدة إنما كان صاحب لغة»[3].

العرض والمناقشة

واضحٌ جدًّا أنَّ هذا النقدَ ليس مُوَجَّهًا لمكيٍّ، إنما هو مُوَجَّهٌ لأبي عُبيدة كما نصَّ ابنُ الشجريّ نفسُهُ، حيث عقَّب بقوله: «وأبو عبيدة إنما كان صاحب لغة»[4]، يعني: أنه كان على علم بمعاني المفردات الغريبة، ولم يكن على علم جيّدٍ بالنحو والصرف.

وتوجيه النقد من ابن الشجري لمكيٍّ فيه نظرٌ من عدة وجوه:

أوَّلًا: أنَّ نسبةَ مكيٍّ هذا القولَ إلى (أبي عُبيدةَ) فيها كلامٌ؛ لأنَّ ابن الشجريّ نقل النصَّ من نسخةٍ للمُشكل، وهي الموافقة للنسخة المطبوعة

(١) سورة البقرة، من الآية (٣٤).
(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق ياسين محمد السوَّاس ٣٧/١.
(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٧/٣.
(٤) أمالي ابن الشجري ١٦٧/٣.

بتحقيق السَّوَّاس، أمَّا النُّسخ الأخرى وهي الموافقة للنُّسخة المطبوعة بتحقيق الدكتور الضامن فأتت النسبة فيها إلى (أَبي عُبَيْدٍ)[١]، وهذه النُّسخة من (المُشكِل) هي الأصح؛ بدليل أنَّ مكيًّا نصَّ عليها في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية) فقال: «قال أبو عُبَيْدٍ: لم يُصرَف؛ لأنه لا نظير له في الأسماء»[٢].

ثانيًا: بالرجوع إلى (مجاز القرآن) لأبي عُبيدة معمر بن المثنَّى لم أجد هذا الرأيَ فيه، وبالرجوع إلى كتاب (الغريبين في القرآن والحديث) لأبي عُبَيدٍ الهروي وجدته يقول: «قال ابن عرفة: الإبلاس: الحيرة واليأس، ومنه سُمِّيَ (إبليسُ)؛ لأنه أبلس عن رحمة الله، أي يئس منها وتحيَّر»[٣].

ثالثًا: نقلَ مكيٌّ في (الهداية) قولَ أبي عُبَيْدٍ، وقال: «وهو عنده (فِعْلِيل) أو (إِفْعِيل)»[٤]، وعليه فلا ينطبقُ على (فِعْلِيلٍ) ما ذكره ابنُ الشجري من أمثلةٍ.

رابعًا: يمكن أن يكون المقصود من قول أبي عُبيدٍ: (ولكنه لا نظير له في الأسماء): أنه نادرٌ، لا أنه منقطع النظير[٥]، إن كان وزنه (إِفْعِيلًا).

خامسًا: على القول بصحَّة النِّسبة إلى (أبي عُبَيْدَة) اعتمادًا على نقل العلماء[٦] عنه، فالنَّقد مُوَجَّهٌ من ابن الشجريّ إلى أبي عُبيدة لا إلى مكيٍّ؛ إذ هو مجردُ ناقلٍ لرأيه كما فعل غيرُهُ.

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٨٧/١.
(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٣١/١.
(٣) الغريبين في القرآن والحديث ٢١٠/١.
(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٣١/١.
(٥) انظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، للدكتور/ محمد حسن جبل ١٧٥/١.
(٦) كأبي جعفر النحاس في (إعراب القرآن ٢١٢/١)، ونشوان الحميري في (شمس العلوم ٦١٤/١)، وأبي إسحاق الفهري في (كنز الكتَّاب ومنتخب الآداب ١١٠/١)، وأبي حيان في (البحر المحيط ٢٤٤/١).

المأخذ الخامس: إعراب (كفاراً) من قوله تعالى:

﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى –: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾[1]: قولـه: (كُفَّارًا) مفعـولٌ ثـانٍ لـ (يَرُدُّونَكُمْ)، وإن شئتَ جعلتَهُ حالًا من الكاف والميم في (يَرُدُّونَكُمْ)[2].

قلتُ: لا يجوز أن يكون قوله: (كُفّارًا) مفعولًا ثانيًا لـ (يَرُدُّونَكُمْ)؛ لأن (رَدَّ) ليس مما يقتضي مفعولين، كما يقتضي ذلك باب (أعطيتُ)؛ بدلالة أنه إذا قيل: (أعطيتُ زيدًا)، قلت: ماذا أعطيته؟ فيقال: (دِرْهمًا)، أو (الدّرهمَ الصّحيحَ)، أو نحو ذلك، ولو قيل: (رددتُ زيدًا)، لم تقل: ماذا رددته؟، فبهذا يعتبر الفعل المتعدّي وغير المتعدّي، ويزيد ذلك وضوحًا: أنّ منصوب (رددتُ) الثاني يلزمه التّنكير والاشتقاق، وأن يكون هو الأوّل، كقولك: (رددتُ زيدًا مسرورًا)، و(رددته ماشيًا)، و(رددتُهُ راكبًا)، ولو كان مفعولًا لم تلزمه هذه الأشياء؛ ألا ترى أنك تقول: (أعطيتُ زيدًا الدّرهمَ)، فتجد في المنصوب الثاني التعريف والجمود، وأنه غير الأول، ثم يجوز مع هذا أن يكون المنصوب الثاني في هذا الباب مضمرًا، تقول: (الدّرهمَ أعطيتُكَهُ)، و(أعطيتُكَ إيّاه)، وجميع هذه الأوصاف لا يصحّ منها وصف واحد في قولك: (رددتُ زيدًا راكبًا) ونحوه، حتى إنّ التعريف وحده ممتنع، تقول: (رددتكم رُكبانًا)، ولا تقول: (رددتكم الرّكبانَ)، ولا (رددتُكَ الراكبَ)»[3].

العرض والمناقشة

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٩).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١٠٨/١، وبتحقيق السواس ٦٨/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٧/٣، ١٦٨.

لم يكن مكيٌّ بدعًا بين المعربين لما جوَّزَ في (كُفَّارًا) إعرابين: أولهما: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ (يَرُدُّونَكُمْ)، وثانيهما: أنه حالٌ من الكاف والميم في (يَرُدُّونَكُمْ)، فقد سبقه إلى ذلك أبو جعفر النحاس[١]، ووافقه فيه أبو البركات الأنباري[٢] تلميذ ابن الشجريّ، وأبو البقاء العُكْبَريُّ[٣]، والمنتجب الهمذاني[٤].

إلَّا أنَّ ابنَ الشجريّ عدَّ الإعراب الأول زلَّةً وقع فيها مكيٌّ، منتقدًا إياهُ بعدم جواز أن يكون: (كُفّارًا) مفعولًا ثانيًا لـ (يَرُدُّونَكُمْ)؛ بحجَّةِ أنَّ (رَدَّ) ليس مما يقتضي مفعولين، مرجِّحًا إعرابه (حالًا).

وكلامُ ابنِ الشجريّ مردودٌ عليه من وجهين:

أولهما: أنَّ النحويين[٥] نصُّوا على أنَّ (رَدَّ) من أفعال التصيير التي تتعدَّى لمفعولين، كـ (جعل، وترك، واتَّخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووهب)، وليس كما زعم ابنُ الشجري.

ثانيهما: أنَّ الوجه الذي رجَّحه ابنُ الشجريّ ضعَّفَه أبو حيَّانَ[٦] والسمينُ الحلبيُّ[٧]؛ لأن الحال مستغنًى عنها في أكثر مواردها، وهذا لا بُدَّ منه في هذا المكان.

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/١.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١١٨/١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٤/١.

(٤) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٨/١.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٤/١، والتسهيل ص٧١، وشرحه لابن مالك ٧٦/٢، ٨٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٨/٢، والتذييل والتكميل ٤٠/٦، وتوضيح المقاصد ٥٥٨/١، وأوضح المسالك ٤٥/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٥٦، وشرح المكودي على الألفية ص٨٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٦٦/١، وهمع الهوامع ٥٤٤/١، وشرح الأشموني ٣٤/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥٥٨/١.

(٧) انظر: الدر المصون ٦٧/٢.

فظهر من هذا أنَّ المُخَطِّئَ مُخْطِئٌ، وخفاءُ مثله على ابنِ الشجريّ مما يُتَعَجَّبُ منه.

المأخذ السادس: **بيان متعلّق قوله - تعالى** -: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[(١)]: (مِنْ) متعلّقةٌ بـ (حَسَدٍ)، فيجوز الوقف على (كُفَّارًا)، ولا يجوز الوقف على (حَسَدًا)، وقيل: هي متعلّقة بـ (وَدَّ كَثِيرٌ)، ولا يوقف على (كُفّارًا) ولا على (حَسَدًا) [(٢)].

قلتُ: إنّ قول النحويّين: هذا الجارُّ متعلّقٌ بهذا الفعل، يريدون أنّ العرب وَصَلَتْهُ به، واستمرّ سماع ذلك منهم، فقالوا: (رغبتُ في زيدٍ)، و(رَضِيتُ عن جعفرٍ)، و(عجبتُ من بِشْرٍ)، و(غَضِبْتُ على بَكْرٍ)، و(مررتُ بخالدٍ)، و(انطلقتُ إلى محمدٍ)، وكذلك قالوا: (حَسَدتُ زيدًا على علمه وعلى ابنه)، ولم يقولوا: (حَسَدْتُهُ مِن ابْنِهِ)، وكذلك (وددتُ)، لم يعلّقوا به (مِنْ)، فثبت بهذا أنَّ قوله: (مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) لا يتعلّق بـ (حَسَدًا) ولا بـ (وَدَّ)، ولكنه يتعلَّق بمحذوفٍ يكون وصفًا لـ (حَسَدٍ)، أو وصفًا لمصدر (وَدَّ)، فكأنه قيل: (حَسَدًا كائنًا من عند أنفسهم)، أو (وُدًّا كائنًا من عند أنفسهم)»[(٣)].

العرض والمناقشة

غايةُ ما ذكره المعربون في قوله تعالى: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[(٤)] أنَّ فيه أقوالًا أربعة:

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٩).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١٠٨/١، ١٠٩، وبتحقيق السواس ٦٨/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٨/٣، ١٦٩.

(٤) سورة البقرة، من الآية (١٠٩).

القولُ الأوَّل: أنَّ (مِنْ) متعلّقةٌ بـ (حَسَدًا) الذي هو مصدرٌ، فيجوز الوقف على (كُفَّارًا)، ولا يجوز الوقف على (حَسَدًا)، وهو القولُ الذي تبنَّاهُ مكيٌّ، ووافقه عليه أبو البقاء العُكبريّ(١).

القول الثاني: أنَّه متعلِّقٌ بـ (وَدَّ)، أي: وَدُّوا ذلك مِنْ قِبَلِ شَهَواتِهم لا من قبلِ التَدَيُّنِ، و(مِنْ) لابتداءِ الغاية(٢)، وقد حكاه مكيٌّ – أيضًا – في (مُشكِله)، وهو اختيارُ أبي إسحاق الزَّجَّاج(٣)، والواحديّ(٤)، وجوَّزهُ أبو البقاء العُكبريّ(٥)، وهو الأوجهُ عن أبي البركات الأنباري(٦).

القول الثالث: أنه متعلِّقُ بـ (يردُّونكم)، و(مِنْ) للسببية، أي: يكونُ الردُّ مِنْ تِلْقائِهم وجِهَتِهم وبإغوائهم(٧)، وجوَّزهُ – أيضًا – أبو البقاء العُكبريّ(٨).

القول الرابع: أنه صفةٌ لـ (حَسَدًا)، فهو في محلِّ نصبٍ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: (حَسَدًا كائنًا مِنْ قِبَلهم وشهوتِهم)، ومعناه قريبٌ من القول الثاني(٩)، وهو القول الذي تبنَّاهُ ابنُ الشجريّ وأيَّده، وأبطلَ ما عداه.

وقد عدَّ ابنُ الشجريّ القولين الأوَّلين زَلَّةً وقع فيها مكيٌّ، جازمًا أنَّ قوله: (مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) لا يتعلّق بـ (حَسَدًا) ولا بـ (وَدَّ)، وكلامُهُ هذا قد أُجيبَ عنه بوجوه:

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٠٥.
(٢) انظر: الدر المصون ٢/٦٧.
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٩٣.
(٤) انظر: التفسير البسيط للواحدي ٣/٢٤١.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٠٥.
(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١٨.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/٦٨.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٠٥.
(٩) انظر: الدر المصون ٢/٦٨.

أولها: أنَّ تعلُّقَ الجارِّ بالمصدر (حَسَدًا) على وجه التوكيد، لأن لفظ الحسد يؤتي هذا، فأتى ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[1] تأكيدًا، أي: حسدًا مُتَبالِغًا منبعثًا من أصل نفوسهم، ولم يُؤمروا به[2]، ولم يستندوا فيه إلى شبهة ولا دليل[3].

ثانيها: أنه يمكن أن يقع الحسدُ من نَفْسِ الإنسان، ومِن أجل غيره، بأن يبعثَه عليه، ويزيّنه له، فجاء الجارُّ والمجرور ليثبت الحسد الأول، وينفي الحسد الآخر، ويؤيِّد هذا ما ذكره أبو بكرٍ الزُّبَيْدي (ت ٣٧٩هـ) في كتابه (طبقات النحويين واللغويين) قال: «وحدثني بعض أصحابنا أن الزجاج النحوي قال: لازمتُ خِدْمةَ عبيد الله بن سليمان الوزير ملازمةً قطعتْني عن أبي العباس المبرد وعن بِرِّه وعن إجرائي عليه ما كان تَعوَّده مني، ثم مضيتُ إليه يومًا، فقال: هل يقع حسدُ الإنسان إلا مِن نفسِه؟ فقلتُ: لا. قال: فما معنى قول الله سبحانه: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[4]؟ فلم أدرِ ما وجهُ ذلكَ، فقال: ينبغي أن تعلم أنَّ هاهنا أشياء كثيرة قد بقيتْ عليكَ. فاعتذرتُ ووعدتُه بالرجوع إلى ما تعوَّده مني.

ولم يذكر عن المبرّد فيها جوابًا، وسألني عنه فقلتُ: الجوابُ -والله أعلم- أنه يقع الحسدُ مِن نَفْس الإنسان، ومن أجل غيره بأن يبعثَه عليه، ويزيّنه له، فمعنى قول الله -سبحانه وتعالى- عَلَى أنَّ هذه الطائفة لم يَدْخل عليها الحسدُ من خارج، وإنما هو شيء مِن عند أنفسهم، فقامت الفائدة، وحسن

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٩).
(٢) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٩/١.
(٣) انظر: البحر المديد ١٥١/١.
(٤) سورة البقرة، من الآية (١٠٩).

أن يقال: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[1]؛ لئلا يدخل الضرب الآخر فيه، والله أعلم»[2].

ثالثها: أنَّ تعلق الجار والمجرور بـ (حَسَدًا) أو (وَدَّ) معناه: أنه معمولٌ لمعمولِ أحد الفعلين، فكان معمولًا له بطريق الإفضاء، فإنَّ القولَ بإفضاء عمل الفعل إلى معموله شائع[3].

رابعها: أنه يمكن أن يكون تعلق الجار والمجرور بـ (حَسَدًا) أو (وَدَّ) من باب التعلُّق المعنوي لا التعلُّق اللفظي[4].

وبتلك التخريجات ينجو مكيٌّ من مِطْرَقةِ ابنِ الشجريّ في هذه المسألة.

المأخذ السابع: إعراب قوله - تعالى -:

﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، و﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[5]، و﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾[6]: الكاف في الموضعين في موضع نصب، نعت لمصدر محذوف، أي قولًا مثل ذلك قال الذين لا يعلمون، وقولًا مثل ذلك قال الذين من قبلهم، ثم قال: ويجوز أن يكونا في موضع رفع على الابتداء، وما بعد ذلك الخبر[7]. انتهى كلامه.

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٩).
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص١١١، ١١٢.
(٣) انظر: حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ٢/٢٣٢.
(٤) انظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ٤/١٣٤.
(٥) سورة البقرة، من الآية (١١٣).
(٦) سورة البقرة، من الآية (١١٨).
(٧) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٠٩، وبتحقيق السواس ١/٦٩.

وأقول: لا يجوز أن يكون موضعُ الكاف في الموضعين رفعًا كما زعم؛ لأنك إذا قدّرتها مبتدأ احتاجت إلى عائد من الجملة، وليس في الجملة عائد.

فإن قلتَ: أقدّر العائدَ محذوفًا، كتقديره في قراءة من قرأ[1]: ﴿**وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ**﴾[2] أي وعده الله، فأقدّر: (كذلك قاله الذين لا يعلمون)، و(كذلك قاله الذين من قبلهم) لم يجز هذا؛ لأنّ (قالَ) قد تعدّى إلى ما يقتضيه من منصوبه، وذلك قوله: (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) فلا يتعدّى إلى منصوب آخر»[3].

العرض والمناقشة

ما يأخذه ابنُ الشجريّ على مكيٍّ هنا أنه جوَّزَ أن يكون موضعُ الكاف في الموضعين من الآيتين المذكورتين رفعًا، ولم يجوّزه ابنُ الشجريّ، بحجة أنَّنا إذا قدَّرناها مبتدأ احتاجت إلى عائد من الجملة، وليس في الجملة عائد، فإن قدَّرتَ العائدَ محذوفًا، أي: (مِثْلُ ذَلِكَ قَالَهُ الجَهَلَةُ) لم يجُزْ؛ لأنّ (قالَ) قد تعدّى إلى ما يقتضيه من منصوبه، وذلك قوله: (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) فلا يتعدّى إلى منصوب آخر.

وقد ردَّ ابنُ هشامٍ على كلام ابن الشجريّ بقوله: «وليس بشيء؛ لأن (مِثْلَ) حينئذٍ مفعولٌ مطلقٌ، أو مفعولٌ به لـ (يَعْلَمُونَ)، والضمير المقدَّر مفعولٌ به لـ (قالَ)»[4].

ومع نجاة مكيٍّ من سهم ابنِ الشجريّ، إلا أنَّ السمينَ الحلبيَّ صوَّب سهمًا آخر إلى رأي مكي؛ حيث ذهب إلى أن هذا الرأي فيه نظرٌ من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الجمهورَ[5] يأبى جَعْلَ الكافِ اسمًا.

---

(١) هو ابن عامر الشامي. (انظر: التيسير لأبي عمرو الداني ص٢٠٨، وإتحاف فضلاء البشر للبنَّا الدمياطي ص٤٧٩، ٥٣٢).

(٢) سورة النساء، من الآية (٩٥).

(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٩/٣.

(٤) مغني اللبيب ص٢٣٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٥٧/٩، والدر المصون ١٩٣/٣.

والثاني: حَذْفُ العائدِ المنصوبِ، والنحويون ينصُّون على مَنْعِه(١).

ولا يُسَلَّمُ للسَّمين اعتراضه الأوَّل؛ لأنَّ جعلَ الكافِ اسمًا في الاختيار هو مذهب الأخفشِ وابنِ جنِّي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وأبي البركات الأنباري والجزوليّ وأبي البقاء العكبري وابنِ مالكٍ والنيلي، ونُسب إلى الفارسيّ وابن أبي الربيع وكثيرٍ من النحويين(٢)، بل بالغَ أبو جعفر بن مضاء فحكم باسميَّتها أبدًا؛ لأنها بمعنى (مِثْل)(٣).

كما لا يُسَلَّم له اعتراضه الثاني، لأنَّه إذا تأتَّى اعتراضُه في جعل (مِثل) مفعولًا به لـ (قَال)، فإنَّه لا يتأتَّى في جعله مفعولًا مطلقًا، أو مفعولًا لـ (يَعْلَمُونَ)(٤).

وبذلك ينجو مكيٌّ من سهمي ابنِ الشجريّ والسمين الحلبيّ في هذه المسألة.

(١) انظر: الدر المصون ٧٦/٢.

(٢) انظر مذهبهم جميعًا في: سر صناعة الإعراب ٢٨٩/١، ٢٩٠، وشرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني [رسالة] ص١٨٢، والكشاف ٣٦٤/١، وأسرار العربية ص١٩٢، والمقدمة الجزولية ص١٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٣، والصفوة الصفية ٢٨٩/١، والجنى الداني ص٧٩، وتوضيح المقاصد ٧٦٢/٢، ومغني اللبيب ص٢٣٩، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤/ ٢٨٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٦١/١١، ٢٦٢، والجنى الداني ص٧٩، وتوضيح المقاصد ٧٦٢/٢.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٦١/١.

المأخذ الثامن: **إعراب قوله - تعالى -**: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا﴾[1]: (أَن تَبَرُّوا) في موضع نصب، على معنى: في أنْ تَبَرُّوا، فلمّا حذف حرف الجرّ تعدّى الفعل، وقيل: تقديره: (كَرَاهَةَ أَنْ)، وقيل: (لِئَلَّا أَنْ)[2]. انتهى كلامه.

وأقولُ: إنَّ ما حكاه من أن التقدير: (لِئَلَّا أَنْ) خطأ فاحش؛ لتكرير (أَنْ)، و(تبرُّوا) مرادٌ بعدها، فالتقدير: (لِئَلَّا أنْ تَبَرُّوا)، و(أَن تَبَرُّوا) معناه: (بِرُّكُمْ)، فالتقدير: (لِئَلَّا بِرُّكُمْ)»[3].

العرض والمناقشة

أصلُ هذا النقدِ اعتمادُ ابنِ الشجريّ على نسخةٍ سقيمةٍ من نُسخ مخطوط (المُشكِل) فيه هذا النصُّ المنقود، وبالرجوع إلى النُّسختين المطبوعتين بتحقيق الدكتور/ حاتم الضامن، وبتحقيق/ ياسين محمد السوَّاس، نجد النَّصَّ كالآتي: «وقيل: تقديره: (كَرَاهَةَ أَنْ)، وقيل: (لِئَلَّا)»، وليس في الطبعتين تكريرُ (أَنْ) كما ذكر ابنُ الشجري.

وعليه، فإنَّ مكيًّا قدَّم الرأي المعتمَد عنده، ونقلَ تقديرين عمن سبقوه من المعربين كأبي جعفر النحاس[4]، والمهدوي[5].

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٢٤).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٣٠، وبتحقيق السواس ١/٩٧، والنصُّ فيهما: «وقيل: تقديره: (كَرَاهَةَ أَنْ)، وقيل: (لِئَلَّا)»، وليس في الطبعتين (لِئَلَّا أَنْ) كما ذكر ابنُ الشجري.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/١٧٠.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣١١، ومعاني القرآن للنحاس ١/١٨٧.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١/٣٠٠، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٤٤٠، والدر المصون ٢/٤٢٦.

وقد علَّل أبو البركات الأنباري للتقديرين اللذين نقلهما مكيٌّ بقوله: «فأمَّا النصبُ فعلى تقدير: (ولا تجعلوا الله عُرضةً لأيمانكم لِئَلَّا تَبَرُّوا)، فحذفت (لا)، وإن شئت على تقدير (كَرَاهَةَ أنْ تَبَرُّوا)، أي: لِكَراهةِ، وهذا التقديرُ أولى؛ لأنَّ حذفَ المضاف أكثر في كلامهم من حذف (لا)»[(١)].

وذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – في كتابه المبارك (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) أن تقدير (كَرَاهَةَ أنْ تَبَرُّوا) هو تقدير البصريّين، وتقدير (لِئَلَّا تَبَرُّوا) هو تقدير الكوفيين[(٢)].

فلا معنى إذًا لما ذكره ابنُ الشجريّ من نقدٍ لنصّ مكيّ؛ لعدم انطباق النَّقد عليه.

المأخذ التاسع: وجه النصب في (رِجَالًا)

قال ابنُ الشَّجريّ: «وممّا أَهملَ ذِكرَهُ، ولم يفعل ذاك متعمّدًا، ولكنه خَفِيَ عليه، وهو من مُشْكِلِ الإعراب؛ لأنّ عامله محذوف: وجهُ النصب في (فَرِجالًا) من قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[(٣)]، والقول فيه أن (فَرِجالًا) هاهنا ليس بجمع (رَجُلٍ)، وإنما هو جمع (رَاجِلٍ)، كـ (صَاحِبٍ) و(صِحَابٍ)، و(صَائِمٍ) و(صِيَامٍ)، و(نَائِمٍ) و(نِيَامٍ)، و(قَائِمٍ) و(قِيَامٍ)، و(تَاجِرٍ) و(تِجَارٍ)، وقد قالوا في جمعه: (رَجْل)، كما قالوا: (صَحْب) و(تَجْر) و(رَكْب)، ولكونه جمع (رَاجِلٍ) عطف عليه جمع (رَاكِبٍ)، وانتصابُهُ على الحال، بتقدير: (فَصَلُّوا رِجَالًا)، ودلَّ على هذا الفعل قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾[(٤)]، ثم قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾[(٥)] فَصَلُّوا رِجَالًا أو على الرّكائب.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٥٥.
(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ٩/٥٨٤، ٥٨٥.
(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٣٩).
(٤) سورة البقرة، من الآية (٢٣٨).
(٥) سورة البقرة، من الآية (٢٣٩).

ومن شواهد هذا الجمع قول عمرو بن قميئة:

وَنَكْسُو القَوَاطِعَ هَامَ الرِّجَالِ وَتَحْمِي الفَوَارِسُ مِنَّا الرِّجَالَا[1]

(الرِّجالُ) الأولى: جمع (رَجُلٍ)، والثانية: جمع (رَاجِلٍ)»[2].

العرض والمناقشة

ادَّعى ابنُ الشجريّ في هذه المسألة إهمالَ مكيّ إعرابَ (رِجَالًا) في (مُشْكِلِهِ)، وأنه أهمله لخفاء وجهه عليه؛ لأنَّ عاملَهُ محذوف، ثمَّ صرَّح بأنَّ نصبَهُ على الحال.

وغاب عن ابنِ الشجريّ علمُ مكيّ بإعراب الكلمة وحقيقتها، ولم تخْفَ عليه كما ادَّعى، وأنه قد ذكر حقيقتها وإعرابها في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية)، ونصُّه فيه: «قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[3]: نصبهما على الحال، والمعنى: فَصَلُّوا في هذا الحال، و(الرِّجالُ) جمعُ (رَاجِلٍ)، والمعنى: فرجالًا: أي مُشاةً على أرجلكم، أو رُكبانًا، وهو جمعُ رَاكِبٍ»[4].

وهذا عينُ ما ذكرهُ ابنُ الشجريّ، إلَّا أنه خفي على ابن الشجريّ أنَّ مكيًّا ذكر في مقدمة كتاب (الهداية) أنه سيقدم فيه نبذًا من علل النحو وغامضًا من الإعراب، ثم سيخفف ذكر ذلك فيما بعد لئلا يطول الكتاب؛ لأنه قد أفرد كتابًا مختصرًا في شرح مشكل الإعراب خاصة[5]، فما سيذكره في (الهداية) لن يذكره في (المُشْكِل)، وها هو ذا هنا قد فعل، فلا يُلام ولا يُؤاخَذُ.

وبذلك يذهب نقدُ ابنِ الشجريّ هباءً، ويضيعُ سُدًى، بل ويؤاخذ على عدم معرفته بما كتبَ مكيٌّ، ما دام قد نثرَ كنانته لتعقُّب زلاتِه، وتتبُّع هناته.

---

(١) البيت من المتقارب، لعمرو بن قميئة، وهو في (ديوانه ص١١٩)، والقواطع: السيوف المواضي، والهامُ: الرؤوس.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٧٠/٣.

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٣٩).

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ٨٠٤/١.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٣/١.

المأخذ العاشر: إعراب قوله: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى –: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ﴾[1]: الكاف في موضع نصب، نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالًا كالذي[2]. هذا منتهى كلامه.

ومن عادته أن يقفَ على الموصولات بغير صلاتها، كما وقف على «أن» في قوله: لئلَّا أنْ، وكراهةَ أنْ[3].

وأقول في قوله: إنَّ الكافَ نعتٌ لمصدر محذوف، تقديرُهُ: (إبْطالًا كالَّذي يُنفِقُ): إنه قولٌ فيه بُعْدٌ وتعسُّفٌ؛ لأنَّ ظاهره تشبيهُ حدثٍ بعَيْنٍ، ولا يصحّ إلَّا بتقدير حَذْفَينِ بعد حذف المصدر، أي: (إبْطالًا كإبْطالِ إنفاقِ الذي يُنفِقُ مالَهُ).

والوجهُ أن يكونَ موضعُ الكافِ نصبًا على الحالِ من الواو في (تُبْطِلُوا)، فالتقديرُ: (لَا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ مُشْبِهينَ الَّذِي يُنْفِقُ مالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ)، فهذا قولٌ لا حذف فيه، والتشبيه فيه تشبيه عين بعين»[4].

العرض والمناقشة

قول مكيٍّ هنا هو قولُ أبي جعفرٍ النحاس[5]، وقد انتقده ابنُ الشجريّ بأنَّ فيه بُعدًا وتعسُّفًا من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ ظاهره تشبيهُ حدثٍ بعَيْنٍ.

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٦٤).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٣٩، وبتحقيق السواس ١/١١١.

(٣) مرَّ الحديثُ عن هذه المسألة في (النَّقد الثامن).

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/١٧١.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٤.

والجهة الثانية: أنه لا يصحّ إلَّا بتقدير حَذْفَينِ بعد حذف المصدر، أي: (إبْطالًا كإبْطالِ إنفاقِ الذي يُنفِقُ مالَهُ).

وهذا النَّقدُ وافقه فيه ابنُ هشام الأنصاري، فذكر في الجهة العاشرة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: «أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ»[١].

وقوله: (خلاف الظاهر) أعمُّ من (خِلافِ الأصْلِ)؛ لأنهما قد يجتمعان فيما إذا خرج الكلام على حذفٍ، وينفرد الثاني فيما إذا احتمل الكلام إعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه، فهو خلافُ الظاهر[٢].

ثم مثَّلَ ابنُ هشامٍ بقول مكيٍّ محلِّ النَّقد، وذكر أنه يلزمه أن يقدّر: (إبْطالًا كإبْطالِ إنفاقِ الذي يُنفِقُ)[٣]؛ لأنَّ (الإبْطَالَ) معنًى، فلا يصحُّ أن يُشَبَّه بالذَّاتِ؛ فلذا قدّر مدخول الكاف (إبْطَال)، وقدّر (إنْفَاق)؛ لأنَّ (الإبْطالَ) حكمٌ لا يتعلَّقُ بالذَّواتِ، وإنما يتعلَّقُ بالأفعالِ[٤].

ثمَّ عقَّبَ ابنُ هشامٍ بأنَّ الوجهَ أن يكون (كَالَّذِي) حالًا من الواو، أي: (لَا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ مُشْبِهينَ الَّذِي يُنْفِقُ) فهذا الوجه لا حذف فيه[٥].

وإنَّما كان الإعرابُ فيه هو الوجه؛ لأنه لا حذفَ في الكلام عليه؛ إذْ هو الأصلُ[٦].

وكلامُ ابنِ هشامٍ كلُّه هو عينُ ما قاله ابنُ الشجريّ.

إلَّا أنَّ ابنَ الشجريّ ذكرَ أنَّ التشبيه في (لَا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ مُشْبِهينَ الَّذِي يُنْفِقُ مالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ) تشبيه عين بعين، وليس كما قال؛ لأنَّ التشبيه هنا

(١) مغني اللبيب ص٧٨٢.
(٢) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٠٤/٢.
(٣) انظر: مغني اللبيب ص٧٨٢.
(٤) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٠٤/٢.
(٥) انظر: مغني اللبيب ص٧٨٢.
(٦) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٠٤/٢.

تمثيليٌّ، إذ هو تشبيه صورةٍ بصورة، فالآيةُ تُصَوِّرُ المؤمنَ المتصدِّقَ الذي يمنُّ بما تصدَّقَ به على الخلق فيؤذيهم بصورة المنافق الذي يُنفقُ مالَهُ رياءً، ووجه الشبه بينهما: بُطلان الأجر في هاتين الصورتين، فالتشبيه هنا تشبيه هيئةٍ بهيئةٍ، أو صورةٍ بصورةٍ، وليس تشبيه عينٍ بعينٍ كما ذكر ابنُ الشجري؛ ولذا أخذ ابن هشامٍ كلامَ ابنَ الشجري فعقَّبَ به على كلامِ مكيٍّ، ولم يأخذ هذا المقطعَ الأخيرَ من كلام ابنِ الشجريّ لأنَّ فيه نظرًا.

فيكون الحقُّ هنا مع ابنِ الشجريّ من وجهِ الإعراب والتقدير، ويُجافيه من وجه توصيف التشبيه.

المأخذ الحادي عشر: إعراب قوله: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «ومن زَلَّاته في سورة آل عمران: أنه قال في قوله – تعالى –: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾(١): الكاف في موضع نصبٍ على النّعت لمصدر محذوف، تقديره عند الفرّاء: (كَفَرَت العربُ كفرًا ككفرِ آلِ فرعونَ). قال: وفي هذا القول إبهامٌ؛ للتفرقة بين الصّلة والموصول(٢).

أراد: أنَّ الكاف في هذا القول قد دخلت في صلة (الَّذِينَ) من قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾(٣)، فبعدت من الناصب لها، وهو (كَفَرُوا)، وكان الواجب على هذا المُعْرِبِ حيث أنكرَ قول الفرّاء، أن يعتمد على قول غيره، ولا يقتصر على ذكر قولٍ منافٍ لقياس العربيّة.

قال أبو إسحاق الزّجّاج: (كدأب آل فرعون: أي كشأنِ آل فرعون، كذا قال أهل اللغة. ويقال: دأبت أدأب دأبًا ودأْبًا ودُءُوبًا: إذا اجتهدت، وموضع

(١) سورة آل عمران، من الآية (١١).
(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٥٠، وبتحقيق السواس ١/١٢٧.
(٣) سورة آل عمران، الآية (١٠).

الكاف رفع؛ لأنها في موضع خبر ابتداء. المعنى: دأبُ هؤلاء كدأبِ آل فرعون والذين من قبلهم، أي اجتهادهم في كفرهم وتظاهرهم على النبيِّ، كاجتهاد آل فرعون في كفرهم وتظاهرهم على موسى.

ولا يصلح أن تكون الكاف في موضع نصبٍ بـ (كَفَرُوا)؛ لأنّ كفروا في صلة (الذين)، فلا يصلح: إنَّ الذين كفروا ككُفْرِ آل فرعون؛ لأنّ الكاف خارجة من الصّلة، فلا يعمل فيها ما في الصّلة)[1]. انتهى كلام الزّجّاج.

وهذا القولُ منه قولُ مَن نظر في كتاب الفرَّاء؛ لأنه حكى كلامَه بلفظه.

وقال عليُّ بن عيسى الرّمّانيُّ: (كدأب آل فرعون: كعادتهم في التكذيب بالحقّ، وقيل: كعادتهم في الكفر، وقيل: شأنهم كشأن آل فرعون في عقاب الله إيّاهم، والكاف في (كَدَأْبِ) يتّصل بمحذوف، تقديره: عبادتهم كدأب آل فرعون، فموضع الكاف رفع؛ لأنها في موضع خبر الابتداء، ولا يجوز أن يعمل فيها (كَفَرُوا)؛ لأنّ صلة (الَّذِينَ) قد انقطعت بالخبر). وهذا الكلامُ أيضًا كلامُ مَن نظرَ في كتاب الفراء»[2].

العرض والمناقشة

ما أخذه ابنُ الشجريِّ هنا على مكيٍّ وعدَّهُ زَلَّةً: أنه كان يجبُ عليه حيث أنكرَ قولَ الفرّاء أن يعتمد على قول غيره، ولا يقتصر على ذكر قولٍ منافٍ لقياس العربيّة، ثم ساقَ ابنُ الشجري قولين للزجاج والرُّماني يُخالفان رأي الفراء ويَرُدَّانِ عليه.

ولا أدري كيف عدَّ ابنُ الشجريِّ هذه زَلَّةً؟، وكان من الممكن أن يتريَّثَ في الحُكم ويتأمَّل كلامَ مكيٍّ، خاصَّةً وأنَّ مكيًّا ذكرَ في أكثر من موضعٍ مرَّ على هذا الموضع تقديرَ النعت للمصدر المحذوف، فقال في قوله تعالى:

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ١/٣٨٠.
(٢) أمالي ابن الشجري ٣/١٧١- ١٧٢.

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾[1] : «الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: (قالوا أنؤمن إيمانًا مثل ما آمن السفهاء)»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾[3] : «(رَغَدًا) نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: (أكلًا رَغَدًا)»[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُـِٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُ﴾[5]: «الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: (سؤالًا كما)»[6]، إلى غير ذلك مما قال.

وقياسًا على هذه التقديرات، يكون تقديرُ مكيٍّ هنا: (دَأَبُوا دَأبًا كَدَأْبِ)، فهذا مذهبُهُ في التقدير، ثم ذكرَ رأيَ الفرَّاء وانتقدَهُ.

ولم يكن مكيٌّ جاهلًا بتلك التقديرات التي ذكرها ابنُ الشجريّ، ولكنه لما ذكرها في كتاب (الهداية) لم يُرِدْ إعادتها في (المُشْكِل) الذي هو قائمٌ على الاختصار، فتراه في (الهداية) يقول: «قوله: (كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ) أي: كعادتهم، وقيل: كصنعهم: وقيل كشأنهم، وقيل: كسُنَّتِهم في التكذيب والكفر، أي: تكذيب هؤلاء كتكذيب هؤلاء، وصنعهم كصنعهم، وسنتهم كسنتهم، والدأب: العادة»[7].

وقد نبَّه مكيٌّ في مقدمة كتابه (المُشْكِل) على منهجه فيه، فقال: «فليس في كتاب الله عزَّ وجلَّ إعرابُ مُشْكلٍ إلا وهو منصوصٌ، أو قياسُهُ موجودٌ فيما

(١) سورة البقرة، من الآية (١٣).
(٢) مشكل إعراب القرآن، بتحقيق الضامن ٧٩/١.
(٣) سورة البقرة، من الآية (٣٥).
(٤) مشكل إعراب القرآن، بتحقيق الضامن ٨٧/١.
(٥) سورة البقرة، من الآية (١٠٨).
(٦) مشكل إعراب القرآن، بتحقيق الضامن ١٠٨/١.
(٧) الهداية إلى بلوغ النهاية ٩٦٠/٢.

ذكرته، فمَن فَهِمَهُ كان لما هو أسهل منه مما تركت ذكره اختصارًا أفهم، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصر وأعلم»[(١)].

ثم يُصَرِّحُ بأنَّ كتابَهُ هذا لم يُؤَلَّف للمبتدئين، فقال: «ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النحو إلا الخافض والمخفوض، والفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت في أشباه لهذا؛ إنما ألَّفناه لمن شدا طرفًا منه، وعلم ظواهره وجملًا من عوامله، وتعلق بطرف من أصوله»[(٢)].

فاختصر في هذا الموضع اعتمادًا على حضور ذهن قارئه إلى ما نبَّهه إليه سلفًا، وعلى ما مضى من أمثالِ هذا التقدير، ثم نصَّ على رأي الفراء ليُنبِّه القارئَ على خطئه.

فما ذنبُ مكيٍّ إذًا في عدم معرفة ابنِ الشجريّ منهجه في (المُشكِل) ليُلصقَ تلك التُّهمة به؟!

المأخذ الثاني عشر: إعراب قوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في نصب (اليَوْم)، من قوله: ﴿**يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا**﴾[(٣)]: (يَوْمَ) منصوبٌ بـ (يُحَذِّرُكُمُ)، أي: ويحذّركم الله نفسَه في يوم تجد، ثم قال: وفيه نظرٌ، وقال: ويجوز أن يكون العامل فيه فعلًا مضمرًا، أي: واذكر يا محمدُ يومَ تجد، ويجوز أن يكون العاملُ فيه (الْمَصِيرُ)، أي: وإليه المصير في يوم تجد، ويجوز أن يكون العاملُ فيه (قَدِيرٌ)، أي: قديرٌ في يوم تجد[(٤)]. انتهى كلامه.

---

(١) مشكل إعراب القرآن، بتحقيق الضامن ٦٤/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن، بتحقيق الضامن ٦٤/١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية (٣٠).

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١٥٥/١، وبتحقيق السواس ١٣٤/١.

وأقول: إنه لا يجوز أن يكون العامل فيه (يُحَذِّرُكُمُ)؛ لأنّ تحذير الله للعباد إنما يكون في الدّنيا دون الآخرة، ولا يصحّ أن يكون مفعولًا به، كما كان كذلك في قوله: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾[1] ، وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[2]، وقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ﴾[3].

وإنما لم يجز أن يكون (اليَوْم) في هذه الآيات ظرفًا؛ لأنّ الإنذار لا يكون في يوم القيامة، فانتصب اليوم فيهنّ انتصاب (الصَّاعقة) في قوله: ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً﴾[4].

وإنما لم يصحّ أن يكون (اليَوم) في قوله: (يَوْمَ تَجِدُ) مفعولًا به؛ لأنّ الفعل من قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[5] قد تعدّى إلى ما يقتضيه من المفعول به.

ولا يجوز أن يعمل فيه المصدر الذى هو (الْمَصِيرُ) للفصل بينهما، ولا يعمل فيه أيضًا (قَدِيرٌ)؛ لأنّ قدرة الله على الأشياء كلّها لا تختصّ بزمان دون زمان .

فبقي أن يعمل فيه المضمر الذي هو (اذْكُرْ)، وإن شئت قدّرت: (احذروا يوم تجد كلّ نفس)، فنصبته نصب المفعول به، كما نصبته في تقدير: (اذْكُرْ)، على ذلك»[6].

العرض والمناقشة

كلامُ ابنِ الشجري هنا له شِقَّان: شِقٌّ تفنيدٍ وشِقٌّ تأييدٍ.

---

(١) سورة غافر، من الآية (١٨).
(٢) سورة غافر، من الآية (١٥).
(٣) سورة مريم، من الآية (٣٩).
(٤) سورة فصلت، من الآية (١٣).
(٥) سورة آل عمران، من الآية (٢٨).
(٦) أمالي ابن الشجري ١٧٣/٣- ١٧٤.

أمَّا تفنيده كلامَ مكيٍّ، فمنحصرٌ في الآتي:

أوَّلًا: يرفضُ ابنُ الشجريّ نصب (يَوْم) بـ (يُحَذِّرُكُمْ)، لا على الظرفيَّة، ولا على المفعولية، وعلَّلَ لرأيه بما قال.

ثانيًا: لا يُجَوِّزُ أن يعملَ المصدَرُ الذي هو (المَصِيرُ) في (يَوْمٍ)؛ للفصل بينهما.

ثالثًا: لا يُجَوِّزُ – أيضًا – أن يعمل (قَدِيرٌ) في (يَوْم)؛ لأنّ قدرة الله على الأشياء كلّها لا تختصّ بزمان دون زمان .

هذا ما يأخذه ابنُ الشجريّ على مكيٍّ في هذه المسألة.

وأمَّا تأييدُه له، ففي تقدير نصب (يَوْم) بفعلٍ محذوفٍ.

وهنا أُطيلَ النظرَ في كلامِ مكيٍّ وابنِ الشجريّ لأضعَ يدي على تلك الزَّلةِ التي وقع فيها مكيٌّ فلا يقع بصري على شيءٍ، ولا أرى إلَّا أنَّ تفنيد ابنِ الشجريّ مردودٌ عليه بالآتي:

أوَّلًا: رفضُ ابنِ الشجريّ نصب (يَوْم) بـ (يُحَذِّرُكُمْ) ما هو إلا تكرارٌ لرأي مكيٍّ وتعليلٌ له؛ لأنَّ مكيًّا لم يُعجبه هذا الإعراب، ولم يَقُلْ به، وإنما توقَّف دونه معلِّقًا عليه بقوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ)[1]، أي: تَرَدُّدٌ وتَحَيُّرٌ[2]، نعم كان على مكيٍّ أن يجزم بخطأ هذا الرأي – كما نصَّ ابنُ هشامٍ[3] –؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، واليوم الذي تجد كلُّ نفسٍ ما عملته مُحضَرًا يوم القيامة، فكيفَ يكونُ الأمرُ الواقعُ في الدنيا ظرفه يوم القيامة؟[4].

لكنَّه أجيبُ عنه بأنَّ المرادَ وقت ظهور صحَّة تلك الدعوى لكم[5].

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٥٥، وبتحقيق السواس ١/١٣٤.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٢٣٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٦٩٩.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٢٣٠.

(٥) انظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢/١٢٥.

فرُبَّما هذا هو الذي دفعَ مكيًّا للتوقُّفِ دون هذا الرأي، ونحى به نحو التردُّدِ والتَّحَيُّر.

وكان على ابنِ الشجريّ أن يُوَجِّهَ نقدَهُ هذا لأبي إسحاق الزَّجَّاج وأبي جعفر النحَّاس؛ لأنهما صاحبَا هذا الرأي.

قال الزَّجَّاجُ: «ونصب: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾[1] بقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾[2]: كأنه قال: (ويحذركم الله نفسه في ذلك اليوم)، ويجوز أن يكون نصب على قوله: (وإلى اللَّهِ الْمَصِيرُ يَوْمَ تَجِدُ كُل نَفْسٍ)، والقول الأول أجود»[3].

وقال النَّحَّاسُ: «(يَوْمَ) نصب بتقدير: (وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا)»[4].

فنقدُ ابن الشجريّ هنا لمكيٍّ ليس في محلِّهِ.

ثانيًا: عدم تجويزه أن يعملَ المصدَرُ الذي هو (المَصِيرُ) في (يَوْمٍ)؛ للفصل بينهما، مُجَابٌ عليه بـ «أنَّ جُمَل الاعتراض لا نبالي بها فاصلةً، وهذا من ذاك»[5].

ثالثًا: عدم تجويزه أن يعمل (قَدِيرٌ) في (يَوْم)؛ لأنّ قدرة الله على الأشياء كلّها لا تختصّ بزمان دون زمان ، قد أجاب عنه السمين الحلبيُّ بقوله: «لا يقال: يَلْزَمُ من ذلك تقييدُ قدرتِه بزمانٍ، لأنَّه إذا قَدَر في ذلك اليومِ الذي يَسْلُب

(١) سورة آل عمران، من الآية (٣٠).
(٢) سورة آل عمران، من الآية (٢٨).
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٧/١.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٦/١.
(٥) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ١١٥/٣.

كلَّ أحد قدرته فلأَنْ يَقْدِرَ في غيرِه بطريقٍ أولى وأَحْرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن الأنباري»[(١)].

بقيَ هنا تأييدُ ابنِ الشجريّ كلامَ مكيٍّ حين قدَّرَ نصب (يَوْم) بفعلٍ محذوفٍ، وهذا – أيضًا – غيرُ مُسَلَّمٍ به له؛ لأنَّ أبا حيَّان والسمينَ قالا: إنَّ «في التقدير ما فيه من كونِه على خلافِ الأصل مع الاستغناء عنه»[(٢)].

فلئن عدَّ ابنُ الشجريّ شِقَّ التَّفنيدِ زَلَّةً لمكيٍّ، فمردودٌ عليه بما سبق، ولئن وافقه في الشِّقِّ الآخر وأيَّدَهُ فما سُلِّمَ له أيضًا، وليس ابنُ الشجريّ في هذا الشِّقِّ بأحسن حالًا من مكيٍّ.

المأخذ الثالث عشر: إعراب قوله - تعالى -: ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قول الله – تعالى –: ﴿**ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا**﴾[(٣)]: قولـه: (إلَّا رَمْـزًا) استثناء ليس من الأول، وكلُّ استثناءٍ ليس من جنس الأوّل فالوجه فيه النّصب[(٤)]. انتهى كلامه.

وأقول: إنَّ «إلَّا» في قوله: (إلَّا رَمْزًا) إنما هي لإيجاب النفي، كقولك: ما لقيت إلَّا زيدًا، فليس انتصاب (رَمْزًا) على الاستثناء، ولكنه مفعول به، منتصب بتقدير حذف الخافض، والأصل: (ألَّا تكلّم الناسَ إلَّا برمزٍ)، أي بتحريك الشّفتين باللفظ من غير إبانة بصوت، فالعامل الذي قبل (إلَّا) مُفَرَّغٌ في هذا النّحو للعمل فيما بعدها، بدلالة أنك لو حذفت (إلَّا) وحرفَ النفي استقام الكلام، تقول في قولك: (ما لقيتُ إلَّا زيدًا): لقيتُ زيدًا، وفى قولك: (ما

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ١١٤/٣، وانظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٦/٣، وروح المعاني للآلوسي ١٢٧/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٩٧/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ١١٥/٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية (٤١).

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١٥٩/١، وبتحقيق السواس ١٤٠/١.

خرج إلَّا زيدٌ): خرج زيدٌ، وكذلك لو قيل: (آيَتُكَ أن تكلّمَ الناس رمزًا)، كان كلامًا صحيحًا، وليس كذلك الاستثناء في نحو: (ليس القومُ في الدار إلَّا زيدًا، وإلَّا زيدٌ)، فلو حذفت النّافي والموجب فقلت: (القومُ في الدار زيدًا، أو زيدٌ)، لم يستقم الكلام، وكذلك: (ما خرج إخوتُك إلَّا جعفرٌ)، لو قلت: (خرجَ إخوتُكَ جعفرٌ)، لم يجز، وكذلك الاستثناء المنقطع، نحو: (ما خرجَ القومُ إلَّا حمارًا)، لو قلت: (خرجَ القومُ حمارًا)، لم يستقم، فاعرف الفرق بين الكلامَيْن.

ثم أقول: إنَّ المستثنى الذي ليس من جنس الأوَّل يصحُّ أن يقع به الفعل الذي عمل في الأول، تقول: (ما لقيتُ أحدًا إلَّا حمارًا)، فيصحّ أن تقول: (لقيت حمارًا)، وكذلك: (ما مرَّ بي أحدٌ إلَّا غَزالًا)، يصحُّ أن تقول: (مرَّ بي غَزالٌ)، ولا يصحُّ أن تُوقِعَ التكليمَ بالرَّمز فتقول: (كلَّمتُ رَمْزًا)، كما تقول: (كلَّمتُ زيدًا)»[1].

العرض والمناقشة

في هذه المسألة يرى مكيٌّ أنَّ الاستثناء في قوله تعالى: ﴿**ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا**﴾[2] استثناءٌ مُنقَطِعٌ حَقُّهُ النَّصْبُ، وقد عدَّ ابنُ الشجريّ هذا الإعرابَ زَلَّةً سقط فيها مكيٌّ، ويرى أنَّ الاستثناء مُفَرَّغٌ بالنَّفي والاستثناء، فـ (رَمْزًا) مفعولٌ به للفعل (تُكَلِّم) منتصب بتقدير حذف الخافض، والأصل: (ألَّا تكلّم الناسَ إلَّا برمزٍ).

وعند مراجعة آراء العلماء في هذا الاستثناء، وجدناهم مُطْبِقُون على أنَّ الاستثناء هنا غَيْرُ مُفَرَّغٍ، ولم يخرق إجماعَهم إلا ابنُ الشجريّ.

ومع إطباقهم على أنَّ الاستثناء هنا غَيْرُ مُفَرَّغٍ، لكنَّهم افترقوا فريقين في نوعه:

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/١٧٤- ١٧٥.

(٢) سورة آل عمران، من الآية (٤١).

فذهب الأكثرونَ إلى أنه استثناء منقطعٌ؛ لأن الإشارةَ ليست كلامًا، وهو مذهب الأخفشِ[١]، والنَّحَّاسِ[٢]، ومَكِيٍّ[٣]، وابنِ عطيَّة[٤]، وأبي البقاء العكبريّ[٥]، والبيضاوي[٦]، وابن جُزَيٍّ[٧]، وابنِ هشام[٨]،والزَّركشيّ[٩]، والطاهر بن عاشور[١٠].

ودليلُهم: أنَّ الكلامَ المرادَ في الآية إنما هو النُّطقُ باللسان، لا الإعلامُ بما في النَّفْسِ، فحقيقةُ هذا الاستثناءِ أنه استثناءٌ منقطعٌ[١١].

وهناكَ مَنْ جَوَّزوا كونَ الاستثناء مُتَّصِلًا؛ لأنه يُفْهَم من الرَّمزِ ما يفهم من الكلام، فهو من جنس الكلام، كالزَّمخشريّ[١٢]، والفخر الرَّازيّ[١٣]، والنَّسَفِيّ[١٤]، والنَّيسابوريّ[١٥]، والإيجي[١٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢١٧/١.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/١.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١٥٩/١، وبتحقيق السواس ١٤٠/١.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٣/١.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٥٨/١.
(٦) انظر: أنوار التنزيل ١٦/٢.
(٧) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١٥٢/١.
(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص٣٦.
(٩) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٢٨٤/٦.
(١٠) انظر: التحرير والتنوير ٢٤٣/٣.
(١١) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٣/١، والدر المصون ١٦٥/٣.
(١٢) انظر: الكشاف ٣٦١/١.
(١٣) انظر: مفاتيح الغيب ٢١٦/٨.
(١٤) انظر: تفسير النسفي ٢٥٤/١.
(١٥) انظر: تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ١٥٦/٢.
(١٦) انظر: تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ١٥٦/٢، وتفسير الإيجي (جامع البيان في تفسير القرآن) ٢٤٣/١.

فإنْ حُمِلَ الرمز على الكلام الخفي فالاستثناء متَّصِلٌ بلا إشكال[١].

ويظهر أثر الخلاف في المسائل الفقهية المتعلِّقة بالأيمان، كما لو حلف إنسانٌ أن لا يكلم زيدًا، فرمز إليه أو غمزه بما يفهم به عنه، انبنى على الخلاف إن قلنا: الاستثناء المذكور متصل، فالرمز كلام يحنث به وإلا فلا[٢].

وجوَّزَ السَّفاقسيُّ أن يكون في موضع الحال من المنوي في (أَلَّا تُكَلِّمَ)، أي: إلَّا ذا رمزٍ، أو رامِزًا[٣].

وما ذهبَ إليه مكيٌّ من كون الاستثناء في الآية منقطعًا – وهو قولُ الأكثرين – عدَّه ابنُ الشجريّ زلَّةً سقطَ فيه مكيٌّ، وينسحبُ هذا الحُكم أيضًا على أكثرِ النحويين الذين لَفُّوا لَفَّه، ثم ساقَ ابنُ الشجريّ رأيًا انفردَ به، لم يَقُله أحدٌ غيره، فخرقَ به إجماع النحويين، وهو أنَّ الاستثناء مُفَرَّغٌ بالنَّفي والاستثناء، فـ (رَمْزًا) مفعولٌ به للفعل (تُكَلِّم) منتصب بتقدير حذف الخافض، والأصل: (ألَّا تكلّم الناسَ إلَّا برمزٍ).

وأُجِيبَ عنه: بأنَّ غير المفرَّغ مشتملٌ على نفيٍ وإثباتٍ، فنفيتَ القيام عن القوم، وأثبته لزيدٍ، فإذا أسقطتَ حرفَ النفيِ لم يستقم بقاء لفظ القوم الذي هو منفيٌّ مع زيد الذي هو مثبت، وهنا لا تقول: إنه مستثنى من الناس، بل من الكلام المفهوم من (تكلم)، والمعنى لا تكلم الناس كلامًا إلا رمزًا.

فالرمز مخرَج من الكلام، والمُخرَجُ منه أبدًا أوسعُ من المُخرَج؛ إذ لا يجوز استثناء المستغرق، وإذا كان أوسع منه فهو غيره قطعًا؛ لأن الجزء غير الكل، وإذا كان غيره استحال حمله عليه، وبيانه أن المعنى: لا تكلم الناس كلامًا لفظًا وغيرَ لفظٍ إلا رمزًا، ولو أسْقطت النفي و (إلا) وقلت: آيَتُكَ أن تكلمَ

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٨/٢١٦.
(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية لابن أبي العباس الطوفي ص١٣٢.
(٣) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ٢/٤٩.

الناسَ كلامًا لفظًا وغير لفظ رمزًا، لقبح ذلك، ولم يحسن؛ إذ لا يوصف اللفظ بالرمز، فلذلك قلنا: إنه استثناء غير مفرغ(١).

وهنا نتساءلُ بعد هذه الجَولة فنقول: هل تُعَدُّ موافقةُ مكيٍّ لرأي الأكثرين زلَّةً تستحقُّ النَّقدَ، وخرقُ الإجماعِ المردودُ عليه هو الأوْلَى بالقَبول؟!، أم هذا محضُ تمحُّلٍ من ابنِ الشجريّ؟

المأخذ الرابع عشر: إعراب قوله – تعالى -: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى –: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾(٢): (أَنْ) في موضع خفض، بدل من (كَلِمَةٍ)، وإن شئتَ في موضع رفع، على إضمار مبتدأ، تقديره: هي أن لا نعبد، ويجوز أن تكون مفسّرة بمعنى (أي)، على أن تجزم (نَعْبُدَ) و(نُشْرِكَ) بـ (لا)، ولو جعلت (أَنْ) مخفّفة من الثقيلة رفعت (نَعْبُدَ) و(نُشْرِكَ) وأضمرت الهاء(٣). انتهى كلامه.

وأقول: أغْرَبُ الوجوه التي قد ذكرَها في إعراب (نَعْبُدَ) وما عطف عليه الجزم.

قال الزجّاج: لو كان (أَلَّا نَعْبُدَ إلاَّ اللهَ) بالجزم، (وَلا نُشْرِكَ) لجاز، على أن تكون (أَنْ) مفسّرة في تأويل (أَيْ)، ويكون (أَلَّا نَعْبُدَ) على جهة النّهي، والمنهيّ هو الناهي في الحقيقة، كأنهم نهوا أنفسهم(٤). انتهى كلام أبي إسحاق.

وأقول: إنّ النّهي قد يوجّهه الناهي إلى نفسه، إذا كان له فيه مشارك، كقوله لواحد أو لأكثر: (لا نُسَلِّم على زيدٍ)، و(لا نَنطلق إلى أخيك)، وكذلك

(١) انظر: التقييد الكبير لأبي العباس البسيلي التونسي ص٥٣٢.
(٢) سورة آل عمران، من الآية (٦٤).
(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١٦٢/١، وبتحقيق السواس ١٤٣/١- ١٤٤.
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٦/١.

الأمر، كقولك: (لِتَقُم إلى زيدٍ)، و(لننطلقْ إلى أخيك)، كما جاء في التنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[1].

وليس لمكّيٍّ فيما أورده من الكلام في هذه الآية زلّةٌ، وإنما ذكرتُ ما ذكرتُهُ فيها لما فيه من الفائدة»[2].

العرض والمناقشة

في هذه المسألة يعترفُ ابنُ الشجريّ بأنه ليس لمكّيٍّ فيها زَلَّةٌ؛ وإنما ذكرَ ما ذكرَ فيها لما فيه من الفائدة.

وكونه يُورِدُ هذه المسألة ضمن مجلسٍ عقده في (أماليه) لتَتَبُّع زَلَّاتِ مكيٍّ كما زعمَ، لَيُوهِمُ بأنَّ كلَّ ما أورده ابنُ الشجريّ فيه من مسائل إنما هي زلَّاتٌ سقط فيها مكيٌّ، وهذا غَلَطٌ واضحٌ من ابن الشجريّ.

المأخذ الخامس عشر: إعراب قوله - تعالى -: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – جلّ وعزّ –: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾[3]: (أَذًى) في موضع نصب، استثناء ليس من الأوّل[4].

وهذا القولُ نظيرُ ما قاله في قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾[5]، إنما (أَذىً) موضعه نصب بتقدير حذف الخافض، أي: لن يضرّوكم إلَّا بأذى؛ لأنك لو حذفت (لن) و (إلَّا) فقلت: (يضرُّونكم بأذًى) كان مستقيمًا»[6].

---

(١) سورة العنكبوت، من الآية (١٢).

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/١٧٥– ١٧٦.

(٣) سورة آل عمران، من الآية (١١١).

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٧٠، وبتحقيق السواس ١/١٥٢.

(٥) سورة آل عمران، من الآية (٤١).

(٦) أمالي ابن الشجري ٣/١٧٦.

العرض والمناقشة

كلامُ ابن الشجريّ هنا هو نفسُهُ الذي ذكره في النقد الثالث عشر، والجواب عليه هو الجوابُ ذاتُهُ الذي تقدَّم هناك.

المأخذ السادس عشر: إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1]: إنّما وحّد (الظالم) لجريانه على موحّد[2].

قوله: (وحّد لجريانه على موحّد) قول فاسد؛ لأنَّ الصّفة إذا ارتفع بها ظاهر وحّدت، وإن جرت على مثنّى أو مجموع، نحو: (مررت بالرجلين الظريف أبواهما، وبالرجال الكريم آباؤهم)؛ لأنّ الصفة التي ترفع الظاهر تجري مجرى الفعل الذي يرتفع به الظاهر، في نحو: (خرج أخواك، وينطلق غلمانك)»[3].

العرض والمناقشة

لم يَسُق ابنُ الشجريّ نصَّ مكيٍّ كاملًا لِنَعرِفَ مراده مما قال، ونصُّه: «قوله: ﴿ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ نعت للقرية، وإنما جاز ذلك والظلم ليس لها للعائد عليها من نعتها، وانما وحد لجريانه على موحّد، ولأنه لا ضمير فيه؛ إذ قد رفع ظاهرًا بعده وهو (الأَهْل)، ولو كان فيه ضمير لم يجز استتارُهُ ولَظَهر؛ لأن اسم الفاعل إذا كان خبرًا أو صفةً أو حالًا لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير ألبتةَ ولا بد من إظهاره، وكذلك إن عطف على غير من هو له، والفعل

(١) سورة النساء، من الآية (٧٥).
(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢٠٣/١، وبتحقيق السواس ١٩٧/١.
(٣) أمالي ابن الشجري ١٧٦/٣.

بخلاف ذلك يستتر فيه الضمير لقوته وإن كان خبرًا أو صفةً أو حالًا لغير مَن هو له، فافهمْهُ فإنه مُشْكِلٌ غريبٌ لطيفُ المعنى»(١).

وعليه، فحُكمُ ابنُ الشجريّ على قولِ مكيٍّ بالفسادِ غيرُ مُسَلَّمٍ به؛ لأنَّ النحويين جوَّزوا في الوصف المسند إلى السببي تثنيته وجمعه جمعًا مذكَّرًا سالمًا على لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، فيقال: (مررت برجل كريمين أبواهُ)، و(جاءني رجلٌ حَسَنُونَ غِلمانُهُ)(٢).

ولذا قال الزمخشريُّ في (كَشَّافِهِ): «فإن قلت: هل يجوز (مِن هذه القرية الظالمين أهلُها)؟ قلت: نعم، كما تقول: (التي ظلموا أهلُها)، على لغة من يقول: (أَكَلُونِي البراغيثُ)، ومنه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾(٣)»(٤).

فيكون قولُ مكيٍّ: (وحّد لجريانه على موحّد) مقابلًا للوصف المسند إلى السببي مثنًّى ومجموعًا جمعًا مذكَّرًا سالمًا على لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، فلا ينطبقُ عليه حكم الفَسَادِ.

المأخذ السابع عشر: إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وحكى عن الفراء أنّ (الصَّابِئُونَ) من قول الله – تعالى –: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾(٥) معطوفٌ على المضمر في (هادُوا)(٦).

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢٠٣/١، وبتحقيق السواس ١٩٧/١– ١٩٨.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٣٥٢، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي ٤٨١/٢، وشرح الأشموني على الألفية ٩٠/٣.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٣).

(٤) الكشاف ٥٣٥/١.

(٥) سورة المائدة، من الآية (٦٩).

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢٣٢/١، وبتحقيق السواس ٢٣٧/١.

فنَسَبَ إليهِ ما لم يَقُلْهُ عن نفسِه، وإنما حكاه عن الكسائيّ، وأبطلَهُ الفرَّاء مِن وجهٍ غير الوجه الذي أبطلَهُ به مكّيٌّ، فقال في (كتابه الذى ضمَّنه معاني القرآن): قال الكسائيُّ: ترفع (الصّابِئُونَ) على إتباعه الاسم الذي في (هادُوا) وتجعله من قوله: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾[1] أي: تُبْنَا، ولا تجعله من اليهوديّة.

قال الفرّاء: وجاء التفسير بغير ذلك؛ لأنه أراد بقوله: (الَّذِينَ آمَنُوا): الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى والصابئين، فقال: (مَنْ آمَنَ) منهم فله كذا وكذا، فجعلهم منافقين ويهودًا ونصارى وصابئين[2]. انتهى كلام الفرّاء.

يعنى أنه إذا صار معنى (هادُوا): تابوا هم والصابئون، بطل ذكر اليهود في الآية.

وأمّا الوجه الذى أبطل به مكّيٌّ قول الكسائيّ وعزاه إلى الفرّاء، فقوله: وقد قال الفرّاء في (الصّابِئُونَ): هو عطف على المضمر في (هادُوا)، قال: وهذا غلطٌ؛ لأنه يوجب أن يكون الصابئون والنصارى يهودًا، وأيضًا فإنّ العطف على المضمر المرفوع قبل أن يؤكّد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التوكيد، قبيح عند بعض النحويّين[3].

ثم ذكر وجوهًا في رفع (الصَّابئينَ).

وأقول: إنك إذا عطفت على اسم (إنَّ) قبل الخبر، لم يجز في المعطوف إلَّا النّصب، نحو: (إنَّ زيدًا وعمرًا منطلقان)، ولا يجوز أن ترفع المعطوف حملًا على موضع (إنَّ) واسمها؛ لأنَّ موضعهما رفع بالابتداء، فتقول: (إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقان)؛ لأن قولك: (عمرٌو) رفع بالابتداء، و(مُنْطلقان) خبر عنه وعن اسم (إنَّ)، فقد أعملت في الخبر عاملين: الابتداء

(١) سورة الأعراف، من الآية (١٥٦).

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١٢/١.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢٣٢/١، وبتحقيق السواس ٢٣٧/١- ٢٣٨.

و(إنَّ)، وغير جائز أن يعمل في اسمٍ عاملان، وإن لم تُثَنِّ الخبرَ فقلت: (إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقٌ)، ففي ذلك قولان:

أحدهما: أن يكون خبر (إنَّ) محذوفًا، دلَّ عليه الخبر المذكور، فالتقدير: (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو منطلقٌ)، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش[١]، وأبو العباس المبرّد[٢].

والآخر قول سيبويه[٣]، وهو أن يكون الخبر المذكور خبر (إنَّ)، وخبر المعطوف محذوفًا، فالتقدير: (إنَّ زيدًا منطلقٌ، وعمرٌو كذلكَ).

فالتقدير في الآية على المذهب الأول: (إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله–أي: من آمن منهم بالله–واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم، والصابئون والنّصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم)، فحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه.

وعلى المذهب الآخر، وهو أن يكون الخبر المذكور خبر (إنَّ)، وخبر الصابئين والنصارى محذوفًا، كأنه قيل: (والصابئون والنصارى كذلك)»[٤].

العرض والمناقشة

ما يأخذُهُ ابنُ الشجريّ على مكيّ هنا هو نسبته قولَ الكسائيّ الشيخِ إلى الفرَّاءِ التلميذِ، وهي زَلَّةٌ سُجِّلَت على مكيّ بحقٍّ، فبالرجوعِ إلى نصّ الفرَّاءِ في (معاني القرآن) نجده كالآتي: «قَالَ الْكِسَائي: أرفع (الصابِئون) عَلَى إتباعه الاسم الَّذِي فِي (هَادُوا)، ويجعله من قوله: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾[٥] لا من اليهودية،

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١.

(٢) انظر نسبة الرأي إليه في: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٧٤/٢، والتعليقة على المقرب لابن النحاس ٤٦٤/١، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٢٦٥.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١٥٥/٢.

(٤) أمالي ابن الشجري ١٧٦/٣– ١٧٨.

(٥) سورة الأعراف، من الآية (١٥٦).

وجاء التفسير بغير ذَلِكَ؛ لأنه وصف الَّذِينَ آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثُمَّ ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهودًا ونصارى»[(١)].

مع أنَّ مكيًّا في (الهداية) لم يسقُطْ في هذه الزَّلَّة، ونسبَ القولَ إلى الكسائيّ، فقال: «وقال الكسائيُّ والأخفش[(٢)]: هو عطف على المضمر في (هَادُواْ). وهو قولٌ مطعونٌ فيه؛ لأنه يلزم أن يكون (الصابئون) دخلوا في اليهودية»[(٣)].

وما علَّلَ به مكيٌّ في (مُشكلِهِ) لردِّ قول الكسائيّ الذي نسبه خطأً إلى الفرَّاء من عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه، عقَّبَ عليه السمينُ الحلبيُّ بقوله: «هذا لا يلزمُ الكسائي؛ لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك، وإنْ كان الصحيحُ الاشتراطَ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائلُ الصحيحة، والله أعلم»[(٤)].

وقد خرَّجَ السمينُ نسبةَ مكيّ قولَ الكسائيّ إلى تلميذه الفراء بقوله: «وهذا القولُ قد نقله مكيٌّ عن الفراء، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي، وردَّ عليه بما تقدَّم، فيحتمل أن يكونَ الفراءُ كان يوافق الكسائيَّ ثم رجَع، ويحتمل أن يكون مخالفًا له ثم رجع إليه، وعلى الجملةِ فيجوز أن يكونَ في المسألة قولان»[(٥)].

وهو تخريجٌ يجعلُ كونها زلَّةً مِن مكيّ غيرَ يقينيةٍ، وإن كان نصُّ الفرَّاء في (معانيه)، ومكيّ في (هدايته)، يؤيّدان ابنَ الشجريّ في كونها زلَّةً سقط فيها مكيٌّ.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٢/١.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٧١/٢.
(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية ١٨٠٨/٣.
(٤) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٥٧/٤.
(٥) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٥٧/٤.

المبحث الثاني
ما ورد في المجلس الحادي والثمانين من نقد لمكي
وفيه عشرة مآخذ

المأخذ الثامن عشر: **إعراب قوله تعالى**: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «المجلس الحادي والثمانون، يتضمّن ذكر ما لم نذكره من زلّات مكّيٍّ.

فمن ذلك غَلَطُهُ في قوله – تعالى– في سورة الأنعام: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[(١)] قال: من قرأ بالتاء ونصب (السَّبِيل)[(٢)] جعل التاء علامة خطاب واستقبال، وأضمر اسم النبيّ في الفعل.

ومن قرأ بالتاء ورفع (السَّبِيل)[(٣)] جعل التاء علامة تأنيث واستقبال، ولا ضمير في الفعل، ورفع (السَّبِيل) بفعله. حكى سيبويه[(٤)]: استبان الشيءُ، واستبنته أنا.

فأمّا من قرأ بالياء ورفع (السَّبِيل)[(٥)] فإنّه ذكَّر (السَّبِيل)؛ لأنه ممّا يذكّر ويؤنّث[(٦)]، ورفعه بفعله.

---

(١) سورة الأنعام، من الآية (٥٥).

(٢) وهي قراءة نافع وأبي جعفر. (كتاب السبعة لابن مجاهد ص٢٥٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٦٤).

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص ويعقوب، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن. (كتاب السبعة لابن مجاهد ص٢٥٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٦٤).

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٦٣/٤.

(٥) وهي قراءة شعبة وحمزة والكسائي والأعمش. (كتاب السبعة ص٢٥٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٦٤).

(٦) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٧، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٤٢٣/١، والمذكر والمؤنث لابن جني ص٧٢، والمذكر والمؤنث لابن التستري ص٥١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ص٦٧.

ومن قرأ بالياء ونصب (السَّبِيل)[1] أضمر اسم النبي – عليه السّلام – في الفعل، ونصب (السَّبِيل) لأنه مفعول به، واللام في (لِتَسْتَبِينَ) متعلَّقة بفعل محذوف، تقديره: ولتستبين سبيل المجرمين فصّلناها[2]. انتهى كلامه.

وأقول: إنه غلط في قوله: (واستقبال) بعد قوله: (جعل التاء علامة خطاب، وجعل التاء علامة تأنيث)؛ لأنّ مثال (تستفعل) لا شبه بينه وبين مثال الماضي فتكون التاء علامة للاستقبال، فقولك: (تستقيم أنت وتستعين هي)، لا يكون إلَّا للاستقبال، تقول: (أنت تستقيم غدًا، وهى تستعين بك بعد غدٍ)، ولا تقول: (تستقيم أمس، ولا تستعين أوّل من أمس)، فهو بخلاف (تفعَّلُ)؛ لأنك إذا قلت: (أنت تبيَّنُ حديثها، وهى تبيَّنُ حديثك)، أردتَ: (تتبيَّنُ)، فحذفت التاء الثانية استثقالًا للجمع بين مِثْلَين متحرّكين، كما حذفت من قوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾[3] الأصل: (تتنزَّلُ)، ففعل فيه ما ذكرنا من حذف الثانية، ولمّا حذفت التاء من قولك: (تتبيّن)، صار بلفظ الماضي في قولك: قد تبيّن الحديث، وفى قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾[4] فحصل الفرق بين الماضي والمستقبل باختلاف حركة آخرهما، ففي هذا النّحو يقال: التاء للخطاب والاستقبال، أو للتأنيث والاستقبال.

(١) وهي قراءة زيد عن يعقوب. (معجم القراءات، د/ عبد اللطيف الخطيب ٤٣٩/٢).
(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢٥٤/١– ٢٥٥، وبتحقيق السواس ٢٦٩/١.
(٣) سورة القدر، من الآية (٤).
(٤) سورة البقرة، من الآية (٢٥٦).

(السَّبيل) ممّا ذكَّروه وأنَّثوه، فالتأنيث في قوله – تعالى –: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾[1]، والتذكير في قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[2]»[3].

العرض والمناقشة

ما يأخذه ابنُ الشجريّ هنا على مكيّ أنه جعل التاء في (لِتَسْتَبِينَ) علامة خطاب واستقبال حال نصبِ (السَّبِيل)، وجعل التاء فيها علامة تأنيث واستقبال حال رفع (السَّبِيل)، ويرى ابنُ الشجريّ أنَّ كلمة (استقبالٍ) لا ينبغي أن تُذكر مع مثال (تَسْتَفْعِل)، وإنما تُذكَر مع مثال (تَفَعَّل) لكونه يحتمل الماضي والمضارع.

وأرى أنَّه لا يترتَّبُ على قولِ ابنِ الشجريّ أثرٌ ذو بالٍ؛ لأنَّ معنى (تَسْتَبِينُ) منصرفٌ إلى الاستقبال، إلَّا أنَّ مكيًّا يعدُّ التاءَ هي المُفيدةَ للاستقبال، وابنَ الشجريّ يعدُّ الصيغةَ نفسها هي المفيدة للاستقبال.

وقد أيَّد السَّمينُ الحلبيُّ مذهبَ مكيّ، فقال: «فالتاءُ في (لِتَسْتَبِينَ) مختلفةُ المعنى، فإنها في إحدى القراءتين للخِطاب، وفي الأخرى للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة»[4].

المأخذ التاسع عشر: إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في (جَنَّاتٍ) من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[5]: من نصب

(١) سورة يوسف، من الآية (١٠٨).
(٢) سورة الأعراف، من الآية (١٤٦).
(٣) أمالي ابن الشجري ٣/١٧٩– ١٨٠.
(٤) الدر المصون ٤/٦٥٦.
(٥) سورة الأنعام، من الآية (٩٩).

(جَنّاتٍ) عطفها على (نَباتَ)، وقد رُوي الرفعُ عن عاصم[1]، على الابتداء، بتقدير: ولهم جنَّاتٌ، ولا يجوز عطفها على (قِنْوانٌ)؛ لأنَّ الجنَّات لا تكون من النَّخْل[2].

أراد أنك لا ترفع (جَنّاتٍ) بالعطف على (قِنْوانٌ) من قوله: (قِنْوانٌ دانِيَةٌ)؛ لأن القنوان جمع قنو، وهو العذق التامّ، ويقال له أيضًا: الكباسة، فلو عطفت (جَنّاتٍ) على (قِنْوانٌ) صار المعنى: ومن النّخل من طلعها قنوانٌ دانيةٌ وجنّاتٌ من أعناب.

فقوله: لأن الجنّات لا تكون من النخل، فيه لَبْسٌ؛ لأنه يوهم أنها لا تكون إلَّا من العنب دون النخل، وليس الأمر كذلك، بل قد تكون الجنّة من العنب على انفراده، وتكون من النخل على انفراده، وتكون منهما معًا، فدلالة كونها منهما معًا قوله: ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾[3]، ودلالة كونها من النخل بانفراده قول زهير:

كأنَّ عَيْنيَّ فــي غَـرْبَيْ مُقَتَّــلةٍ من النواضِح، تَسْقي جَنَّةً سُحُقَا[4]

قولـه: (سُـحُقًا) صـفة لمضـافٍ محـذوف، فالتقـدير: (تَسـقي نخـلَ جنَّـةٍ سُـحُقًا)؛ لأنّ السُّـحُق جمـع سَـحُوق، وهـي النخلـة الباسـقة، فكـان الصـواب أن يقولَ: لأنَّ الجنَّات التي من الأعناب لا تكون من النّخل.

قول زهير:

كأنَّ عَيْنيَّ فــي غَـرْبَيْ مُقَتَّــلةٍ ... ...

---

(١) في رواية عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر. (المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري ص١٩٩، ومعجم القراءات ٢/٥٠٠).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/٢٦٤، وبتحقيق السواس ١/٢٨٠- ٢٨١.

(٣) سورة الإسراء، من الآية (٩١).

(٤) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، وهو في (ديوانه ص٣٦)، وهو في: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٥/٦، وإسفار الفصيح للهروي ٢/٦٨٤.

الغَرْبان: الدّلوان الضّخمان، والمُقَتَّلة: المُذَلّلة، وإنما جعلها مُذَلّلة؛ لأنّ المذلّلة تخرج الغرب ملآن يسيل من نواحيه، والصّعبة تنفر فتُهريقه، فلا يبقى منه إلَّا صبابة، وكلّ بعير استقى عليه فهو ناضح، والرجل الذي يستقي عليه ناضح»[(١)].

العرض والمناقشة

اعتراضُ ابنِ الشجريّ هنا منصبٌّ على عبارة مكيٍّ (لأن الجنّات لا تكون من النخل)، وذكرَ أنَّ في عبارته لَبْسًا؛ لأنه يوهم أنها لا تكون إلَّا من العنب دون النخل، وليس الأمر كذلك، بل قد تكون الجنّة من العنب على انفراده، وتكون من النخل على انفراده، وتكون منهما معًا، وكان الصواب أن يقولَ مكيٌّ: لأنَّ الجنَّات التي من الأعناب لا تكون من النّخل.

فحقيقةُ النَّقد متَّجهةٌ صوبَ اللغة لا صوبَ الإعراب.

والحقُّ أنَّ عبارة مكيٍّ ليست من عنده، وإنما نقلها من أبي حاتمٍ[(٢)] دون أن ينسبها له، فإن كانت العبارةُ فَرضًا زَلَّةً، فالأولى أن تكون لأبي حاتمٍ أصالةً، ولمكيٍّ تبعًا.

ومع ذلك، فإنَّ سياق الكلام يُبَرّئ ساحةَ مكيٍّ مما أخذه عليه ابنُ الشجريّ من توهُّمِ اللَّبس؛ لأنَّ الجنَّاتِ الواردةَ في الآية هي جناتُ الأعناب، فـ (أَلْ) في قولِ مكيٍّ: (الجَنَّات) للعهد الذِّكري، وإلَّا فمكيٌّ على عِلمٍ بأنَّ الجنَّةَ تكون من النخل والعنب، لا من العنب فقط، وهذا قوله في (الهداية إلى بلوغ النهاية): «وسميت الجنة جنة لأنها تجنُّ من دخلها، أي تستره أشجارها وثمارها، والجنة عند العرب البستان ذو النخل والشجر»[(٣)].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/١٨٠- ١٨٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٦٥٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٤/٥٩٨.

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية ١/١٩٦.

فمعنى كلام مكيٍّ هنا: أنَّا لو عَطفنا (جَنَّات) على (قِنْوَان) لصارت الجنَّاتُ التي من الأعنابِ من النخيل، أي بعضًا منه، أي: أنَّ القنوان الدانية والجنات من الأعناب كائنان من طلع النخل، وليس هذا هو المراد.

المأخذ العشرون: وزن ﴿ٱدَّارَكُوا۟﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «ومن أغاليطه: قوله في قوله – تعالى – في (سورة الأعراف): ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا﴾[1]: أصل (ادَّارَكُوا): (تَدَارَكُوا)، ثم أُدغمت التاء في الدال، فسكن أوّل المدغم، فاحتيج إلى ألف الوصل، فثبتت الألف في الخطّ، ولا تُستطاع على وزنها مع ألف الوصل؛ لأنَّك تردّ الزائدَ أصليًّا، فتقول: وزنها (افَّاعَلُوا)، فتصير تاء (تَفَاعَلُوا) فاء الفعل؛ لإدغامها في فاء الفعل، وذلك لا يجوز، فإن وزنتها على الأصل جاز فقلت: (تَفَاعَلُوا)[2]. انتهى كلامه.

وأقول: إنّ عبارته في هذا الفصل مُختلَّةٌ، ورأيت في نسخة من هذا التأليف: (لا يُستَطاع على وزنها)[3] بالياء، والصحيح استعماله بغير الجارِّ: (لا يُستطاع وزنُها)؛ لأن (استطعت) ممّا يتعدّى بنفسه، كما جاء: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾[4]، و(تستطاع) بالتاء جائز على قلق فيه، وكان الأولى أن يقول: (ولا يَسُوغُ وزنُها مع التلفّظ بتاء «تفاعلوا» فاء)، ثم إنّ منعه أن توزن هذه الكلمة وفيها ألف الوصل غير جائز؛ لأنك تلفظ بها مع إظهار التاء،

(١) سورة الأعراف، من الآية (٣٨).
(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢٩٠/١، وبتحقيق السواس ٣١٤/١– ٣١٥، بلفظ: «يُستطاع» بالياء، لا كما ذكر ابن الشجري.
(٣) وهو الثابت في النسختين المطبوعتين.
(٤) سورة يس، من الآية (٥٠).

فتقول: وزن (ادَّارَكُوا): (اتْفَاعَلُوا)، وإن شئت قلت: (ادْفَاعَلُوا)، فلفظت بالدال المبدلة من التاء»[(١)].

العرض والمناقشة

ما يأخذه ابنُ الشجريّ على مكيٍّ هنا ثلاثة أشياء:

الأوَّل: استعماله (استطاع) متعدِّيًا بـ (عَلَى)، والصحيح استعماله بغير الجارّ.

والثاني: أنه كان الأَوْلَى أن يقول مكيٌّ: (ولا يَسُوغُ) بدل (ولا يُستطاع).

والثالث: أنّ منعه أن توزن (ادَّارَكُوا) على (افَّاعلُوا) وفيها ألف الوصل غير جائز؛ لأنك تلفظ بها مع إظهار التاء، فتقول: (اتْفَاعَلُوا)، أو: (ادْفَاعَلُوا)، فلفظت بالدال المبدلة من التاء.

فأمَّا المأخذ الأوَّلُ، فيُجابُ عنه من جهتين:

الجهةُ الأُولى: أنه وإن كانت النُّسَخُ التي اعتمد عليها ابنُ الشجري تثبت (عَلَى) بعد (يُسْتَطَاعُ)، فإنَّ النسخة التي اعتمدَ عليها السمينُ الحلبيُّ لا تُثْبِتُها، فقال: «قال مكي: ولا يُسْتطاع اللفظُ بوزنها مع ألف الوصل»[(٢)].

والجهةُ الثانيةُ: أنَّه وإنْ أُثْبِتَتْ (عَلَى) بعد (يُسْتَطَاعُ)، فعلى تضمين (يُسْتَطاعُ) معنى (يُقْدَرُ)، أو أنَّ الفعل (استطاعَ) يُستعمل معه حرف الجر، ففي (تكملة المعاجم العربية): «وفي معجم فوك: استطاع على»[(٣)]، وهو أسلوبٌ شائعٌ في كلام العلماء، فهذا ابن بطَّالٍ (ت ٤٤٩هـ) يقول: «فهذا مما لا يُسْتَطاع على دفعه في الأعمّ»[(٤)].

(١) أمالي ابن الشجري ١٨٢/٣.
(٢) الدر المصون ٣١٣/٥.
(٣) تكملة المعاجم العربية ٩٠/٧).
(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣٦٥/٢.

وهذا ابنُ حزمٍ الظاهريّ (ت ٤٥٦هـ) يقول: «فَمن اسْتَطَاعَ على شَيْء وَعجز عَن أَكثر مِنْهُ فَفِيهِ استطاعة على مَا يَسْتَطِيع عَلَيْهِ ... »[١].

وهذا ابن السّيد البطَلْيوسي (ت ٥٢١هـ) يقول: «... الَّذِي رسخ رسوخ الْجبَال الَّتِي لَا يُسْتَطَاع على إزالتها من موَاضعهَا»[٢]، وهو إمامٌ في اللغة.

وأمَّا المأخذ الثاني:

فلا يُسَلَّم له به؛ لأنَّ (لا يُستَطاعُ) أوقع وأدَلُّ على المعنى من (لا يَسُوغُ)؛ إذ معنى (لا يُسْتَطاعُ): لا يُقْدَرُ، ومعنى (لا يَسُوغُ): لا يَجُوزُ.

وأمَّا المأخذ الثالث:

فموضع خلافٍ بين العلماء، وهو قائمٌ على اعتبارين: فبعضهم جعل وزن (ادَّارَكُوا) (تَفَاعَلُوا) على أنَّ أصلها (تَدَارَكُوا)، ولم يُجَوِّزُوا وزنها على (افَّاعَلُوا) لئلَّا يصير الزائدُ أصليًّا، وهو مذهبُ مكيٍّ كما هنا، ومذهب أبي البركات الأنباري[٣]، وركن الدين الاستراباذي[٤].

وبعضهم جعل وزنها على صورتها الآنيَّة، وقالوا: لا يلزم تصيير الزائد أصليًّا؛ لأنَّا نَزِنُه بلفظِه مع همزةِ الوصل ونأتي بتاء التفاعل بلفظها فنقول: وزنُ (ادَّاركوا) (اتْفاعَلوا) فيُلْفَظُ بالتاءِ اعتبارًا بأصلها لا بما صارت إليه حالَ الإدغام، وهو مذهب ابن الشجريّ كما هنا، ومذهب السمين الحلبي[٥].

فكلامُ ابنِ الشجريّ هنا في مآخذه الثلاثة تمحُّلٌ.

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ١٨/٣.

(٢) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف ص٧٨.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٠/١.

(٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٨٥٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣١٣/٥.

المأخذ الحادي والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى –: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[(١)]: في (ساءَ) ضمير الفاعل، و(مَثَلاً): تفسير، و(الْقَوْمُ): رفع بالابتداء، وما قبلهم خبرهم، أو رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: (سَاءَ المَثَلُ مَثَلًا هُمُ القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا)، مثل: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ).

وقال الأخفشُ[(٢)]: تقديره: (سَاءَ مَثَلًا مَثَلُ القَوْمِ)[(٣)].

قُلْتُ: (سَاءَ) بمنزلة (بِئْسَ)، وهذا البابُ لا يكون فيه المقصودُ بالذمِّ أو المدح إلَّا مِن جنس الفاعل، فلا يجوزُ: (بِئْسَ مَثَلًا غُلَامُكَ)، إلَّا أن يُراد: (مِثْل غُلامِكَ)، فيحذف المضاف، فقولُ الأخفشِ هو الصّوابُ، ومَن زعمَ أنَّ التقدير: (سَاءَ مَثَلًا هُمُ القَوْمُ)، فقد أخطأ خطأً فاحشًا»[(٤)].

العرض والمناقشة

في هذه المسألة نجد مكيًّا قد ذكر الأوجهَ الإعرابيةَ المتاحة في الآية الشريفة، فغلَّطه ابنُ الشجريّ في بعضها، وصوَّبَ القولَ الثالثَ الذي هو للأخفش، مُعَلِّلًا بأنَّ (سَاءَ) بمنزلة (بِئْسَ)، وهذا البابُ لا يكون فيه المقصودُ بالذمّ أو المدح إلَّا مِن جنس الفاعل، والفاعل: (المَثَلُ)، وأصل الكلام: (سَاءَ المَثَلُ مَثَلًا مَثَلُ القَومِ)، فحُذف (المَثَلُ) الأولُ لدلالة المنصوب عليه، وحُذف الثاني وأقيم المضافُ إليه مقامه للإيجاز، ولأن المعنى مفهوم.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية (١٧٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٢/١.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٣٠٦/١، وبتحقيق السواس ٣٣٥/١– ٣٣٦.

(٤) أمالي ابن الشجري ١٨٢/٣– ١٨٣.

والملاحَظُ أنَّ تقديرَ مكيٍّ لم يخرج عن ما قاله ابنُ الشجريّ قِيدَ شَعرةٍ؛ فمكيٌّ قدَّرَ: (سَاءَ المَثَلُ مَثَلًا هُمُ القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا)، مثل: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، فالمقصودُ بالذمّ هنا مِن جنس الفاعل، و(القَوْمُ) من جنسِ (المَثَل).

وتقديرُ مكيٍّ هنا مبنيٌّ على مذهب ابن درستويه[1]؛ حيث جعلَ (القومَ) من جنس (المَثَل)، وهو عنده من باب: (حَسُنَ رجلًا زيدٌ)، فزيدٌ من الرجال، وكذلك القوم عنده من المَثَل، ولذلك لم يكن: (نِعمَ أمثالًا القومُ)، كما تقول: (نِعمَ رجالًا القومُ)؛ لأنهم لَمَّا ضُرب بهم المَثَل صاروا مَثَلًا على الاتِّساع، فصار (مَثَلًا) جنسًا منه القومُ الذين كَذَّبوا، كما تقول: (نِعْمَ رَجُلًا زيدٌ)، فـ (زيدٌ) من جنس الرجال، فسُمِّي ما ضُرب به المَثَل مثَلًا على الاتِّساع.

وهو عينُ ما مثَّلَ به مكيٌّ وقَصَد، حيث قال: «مثل: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)»[2].

وهو تأويلٌ حسنٌ غابَ عن ابنِ الشجريّ – رحمه الله – فغلَّط مَنْ قالَ به، وفَطِنَ له مكيٌّ – رحمه الله – فذكره.

المأخذ الثاني والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «ومِن الأغاليطِ الشَّنِيعةِ أقوالٌ حكاها في سُورة الأنفال، في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[3] قال: الكاف من (كَما) في موضع نصب، نعت لمصدر (يُجادِلُونَكَ)، أي: (جِدَالًا كَمَا)، وقيل: هي نعتٌ لمصدر يدلُّ عليه معنى الكلام، تقديره: (الأنفالُ ثابتةٌ لله والرسولِ ثُبوتًا كما أخرجكَ)، وقيل: هي نعتٌ لـ (حقّ)، أي: (هُمُ المؤمنون حَقًّا كما)،

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٠/١٤٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/٣٠٦، وبتحقيق السواس ١/٣٣٥- ٣٣٦.

(٣) سورة الأنفال، من الآية (٥).

وقيل: الكافُ في موضعِ رفعٍ، والتقدير: (كَما أخرجكَ ربُّكَ مِن بَيْتِكَ بالحقِّ، فاتَّقُوا اللهَ)، فهو ابتداءٌ وخبرٌ. وقيل: الكافُ بمعنى الواو للقَسَم، أي: (الأنفالُ لله والرسولِ والَّذي أخرجَكَ[1]. انتهى كلامه.

وهذه أقوالٌ رديئةٌ منحرفةٌ عن الصِّحَّةِ انحرافًا كُلِّيًّا، وأَوْغَلُها في الرّداءة القولُ الرابعُ والخامسُ.

فقوله: الكاف من (كَما) في موضع رفع بالابتداء، وخبره ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾[2] قولٌ ظاهرُ الفساد، من وجوه:

أحدها: أن الجملة التي هي ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ مع تقديمها على الكاف، بينها وبين الكاف فصلٌ بثلاثِ آياتٍ، وبعضِ آية رابعة، وهذا الفاصل مشتمل على عشر جمل، وليس في كلام العرب، ولا في الشِّعر الذي هو محلُّ الضّرورات خبر قدّم على المخبر عنه، مع الفصل بينهما بعشر جمل أجنبيّة.

والثاني: دخول الفاء في الجملة التي زعم أنها الخبر، والفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلَّا أن يغلب عليه شبه الشّرط، بأن يكون اسمًا موصولًا بجملة فعليّة، أو يكون نكرة موصوفة، كقولك: (الذي يزورني فله درهمٌ)، و(كلُّ رجلٍ يزورني فله درهمٌ)، أو يكون خبر المبتدأ الواقع بعد (أمَّا).

والثالث: أن الجملة التي هي قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ خالية من ضمير يعود على الكاف الذي زعم أنه مبتدأ، وهي مع ذلك جملة أمْريَّةٌ، والجُمَلُ الأمْريّةُ لا تكاد تقع أخبارًا إلَّا نادرًا، وتمثيل هذا الذي قد قرّره قائلُه–وهو تقريرٌ باطلٌ– قولك: (فاتَّقِ الله كما أخرجك زيدٌ من الدار)، وأيُّ فائدة في انعقاد هذين الكلامَيْن؟

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٣٠٩/١– ٣١٠، وبتحقيق السواس ٣٣٩/١– ٣٤٠.

(٢) سورة الأنفال، من الآية الأولى.

والقولُ الآخَرُ التابعُ لما قبله في الرَّذالة، والآخِذُ بالحظِّ الوافرِ من الاستحالة قولُ مَن زعم أن الكافَ للقَسم، بمنزلة الواوِ، وهذا ممّا لا يجوزُ حكايتُهُ، فضلًا عن تقبُّلِه، وما علمتُ في مذهبِ أحدٍ ممّن يُوثَقُ بعلمه في النحو؛ بصريٍّ ولا كوفيٍّ، أنّ الكاف تكون بمنزلة الواو في القَسَم، فلو قال قائلٌ: (كاللهِ لأَخْرُجَنَّ)، يريدُ: (واللهِ لَأَخْرُجَنَّ)، لاستحقَّ أن يُبْصَقَ في وجهه.

ثم إنه جعل هذا القَسَمَ واقعًا على أوَّل السُّورة، وجعل (ما) التي في قوله: (كَما أَخْرَجَكَ) بمعنى الذي، وجعلها واقعةً على القديمِ – تعالى جَدُّهُ –، مع جعله الكاف بمعنى الواو، فقال في حكايته: (الأنفالُ لله والرسولِ والَّذي أخرجك)، وهذا لو كان على ما تلفَّظ به لوجب أن يكون فاعلُ (أَخْرَجَكَ) مضمرًا عائدًا على (الذي)، وكيف يكون في (أَخْرَجَكَ) ضميرٌ، والفاعل (رَبُّكَ)؟ فكأنه قيل: (الأنفالُ لله والرسولِ والذي أخرجكَ ربُّك)، ثم تعليقه لهذا الذي زعم أنه قَسَمٌ، بأوّل السُّورة يجري مجرى القول الذي قبله في تباعد المتعاقدين.

وأمّا قوله: إن موضع الكاف نصبٌ على أنها نعت لمصدر (يُجادِلُونَكَ)، فإنه أيضًا قولٌ فاسدٌ؛ لأنّ قوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ﴾[1] معناه: في إخراجك من بيتك وخروجهم معك، فلهذا قال: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾[2] فيكون المعنى على هذا التأويل: يجادلونك في إخراجك من بيتك جدالًا مثلَ ما أخرجك ربُّك من بيتك، فهذا تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تشبيه إخراجه من بيته بإخراجه من بيته.

وقوله: إن الكاف تكون نعتًا لمصدرٍ يدلُّ عليه معنى الكلام، تقديره: (قل الأنفالُ ثابتةٌ لله والرسول ثبوتًا كما أخرجك)، فهذا أيضًا ضعيفٌ لتَباعُدِ ما بينهما.

---

(١) سورة الأنفال، من الآية (٦).

(٢) سورة الأنفال، من الآية (٦).

وأقربُ هذه الأقوال إلى الصحّة قوله: إن الكاف تكون نعتًا للمصدر الذي هو (حَقًّا) لأمرين:

أحدهما: تقارب ما بينهما.

والآخر: أنَّ إخراجه من بيته كان حقًّا، بدلالة وصفه له بالحقّ في قوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[1].

وإيرادُ مكّيٍّ لهذه الأقوال الفاسدة من غير إنكارِ شيءٍ منها دليلٌ على أنه كان مثلَ قائليها في عدم البصيرة.

والقولُ في تحقيق إعرابِ هذا الحرف: أن قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِ﴾[2] الآية، نزلت في أنفال أهل بدر، وذلك أن رسولَ الله – صلى الله عليه وسلَّمَ – لمّا رأى قلّة أصحابه وكراهيتهم للقتال قال ليرغّبهم في القتال: (من قتل قتيلًا فله كذا، ومن أسَرَ أسيرًا فله كذا)[3]. فلما فرغ من أهل بدر قام سعد بن معاذ، فقال: يا رسول الله، إن نفّلت هؤلاء ما سمّيت لهم بقي كثيرٌ من المسلمين بغير شيء، فأنزل الله: ﴿قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾[4] في قسمة الغنائم، فهي له يصنع فيها ما يشاء، فسكتوا وفي أنفسهم من ذلك كراهية، وهو قوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[5] على كُرْهٍ منهم من المسلمين، فامضِ لأمر الله في المغانم، كما مضيت على مخرجك وهم له كارهون.

فموضع الكاف على هذا رفع، بأنها مع ما اتّصلت به خبرُ مبتدأ محذوف، فالتقدير: (كراهيتُهُم لقسمتك الأنفال كما أخرجك ربّك من بيتك بالحقّ

(١) سورة الأنفال، من الآية (٥).
(٢) سورة الأنفال، من الآية الأولى.
(٣) رواه أبو داود في (سننه ٣/٧٧، برقم: ٢٧٣٨).
(٤) سورة الأنفال، من الآية الأولى.
(٥) سورة الأنفال، من الآية (٥).

وإنَّ فريقًا من المؤمنين لكارهون)، فقوله: (كَما أَخْرَجَكَ) معناه: (مِثْلُ إخراجِكَ)، وإن قدّرت المبتدأ (هذا) وأشرتَ به إلى كراهيتهم لقسمة النبيِّ للأنفال، فأردت: (هذا كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحقِّ)، فحسنٌ. وبالله التوفيق»[(١)].

العرض والمناقشة

في هذه المسألة يصُبُّ ابنُ الشجريّ جامَّ غضبه على مكيٍّ؛ لمجرَّد أنه ساقَ هذه الأقوالَ الرَّدِيئَةَ في إعراب الآية الكريمة ولم يردَّ عليها، وكأنَّهُ راضٍ عن هذه الأقوالِ.

والحقُّ أنَّ هذه الأقوالَ التي ساقها مكيٌّ إنما هي لأئمَّةٍ كبارٍ من أهل اللغة والتفسيرِ، وما نقله مكيٌّ في (مُشكله) نقلَهُ غيرُهُ أيضًا وزادَ عليه[(٢)]، حتى نصَّ أبو جعفر النحَّاسُ أنَّ هذه الآية «مِنَ المُشْكِلِ»[(٣)]، وأوصل السمينُ الحلبيُّ الأقوالَ فيها إلى عِشرين قولًا[(٤)].

والأقوالُ السابقةُ كلُّها مناطُ أخذٍ وردٍّ:

فأمَّا القولُ الأوَّلُ الذي ذكره مكيٌّ، وهو أنَّ الكاف من (كَما) في موضع نصب، نعت لمصدر (يُجادِلُونَكَ)، أي: (جِدَالًا كَمَا)، أو (مُجادلتهم الآنَ كما)، فهو قولُ الكسائي[(٥)].

وقد قال عنه ابن عطية: «التقديرُ على هذا التأويل: (يجادلونك في الحقِّ مجادلةً ككراهَتِهم إخراج ربك إياك من بيتك)، فالمجادلة على هذا التأويل

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/١٨٣- ١٨٦.

(٢) انظر مثلًا: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٦، وإعراب القرآن للأصبهاني ص١٣٤، وإعراب القرآن للباقولي ١/٢٨٨، ٢/٧٠١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦١٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/١٨٧.

(٣) إعراب القرآن للنحَّاس ٢/١٧٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٥٥٩.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٦، ومعاني القرآن للنحاس ٣/١٣١، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤/٢٧٣٢.

بمثابة الكراهية، وكذلك وقع التشبيه في المعنى، وقائل هذه المقالة يقول: إن المجادلين هم المؤمنون»[(١)].

وفيه ردٌّ على تأويلِ ابنِ الشجريّ الفائت.

وأمَّا القولُ الثاني الذي ساقه مكيٌّ بصيغة التمريض، وهو: أنَّ الكافَ نعتٌ لمصدر يدلُّ عليه معنى الكلام، تقديره: (الأنفالُ ثابتةٌ لله والرسولِ ثُبوتًا كما أخرجكَ)، فقولُ الزَّجَّاج[(٢)]، ومعناه: أي: ثبوتًا بالحق كإخراجك من بيتك بالحق، يعني: أنه لا مِرْيَةَ في ذلك[(٣)].

وقد عقَّبَ عليه أبو حيَّانَ بقوله: «وهذا الفعل أخذه الزمخشري وحسَّنه، فقال: ينتصب على أنه صفة مصدر للفعل المقدر في قوله: ﴿**ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ**﴾[(٤)] أي: الأنفال استقرَّت لله والرسول وثبتت مع كراهتهم ثباتًا مثل ثبات إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون[(٥)] انتهى، وهذا فيه بُعدٌ؛ لكثرة الفصل بين المشبَّه والمشبَّه به، ولا يظهر كبير معنى لتشبيه هذا بهذا، بل لو كانا متقاربين لم يظهر للتشبيه كبير فائدة»[(٦)].

وأمَّا القولُ الثالث الذي ساقه مكيٌّ بصيغة التمريض أيضًا، وهو: أنَّ الكافَ نعتٌ لـ (حقّ)، أي: (هُمُ المؤمنون حَقًّا كما)، وهو الذي وصفه ابنُ الشجريّ بأنه أقربُ الأقوالِ إلى الصوابِ، فهو قولُ الأخفش[(٧)].

---

(١) المحرر الوجيز ٥٠٢/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٧٣٣/٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٩/٥.

(٤) سورة الأنفال، من الآية الأولى.

(٥) انظر: الكشاف ١٩٧/٢.

(٦) البحر المحيط ٢٧٤/٥.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢، والبحر المحيط ٢٧٤/٥.

واعترضَ عليه ابنُ عطية بقوله: «والمعنى على هذا التأويل – كما تراهُ – لا يتناسق»[١].

وأمَّا القولُ الرَّابعُ الذي ساقه مكيٌّ بصيغة التمريض أيضًا، وهو: أنَّ الكافَ في موضعِ رفعٍ، والتقدير: (كَما أخرجكَ ربُّكَ مِن بَيْتِكَ بالحقِّ، فاتَّقُوا اللهَ)، فهو ابتداءٌ وخبرٌ، وهو الذي وصفه ابنُ الشجريّ بأنه موغِلٌ في الرَّداءة، فقولٌ نقله الأخفشُ في (معاني القرآن)[٢] عن بعض أهل العلم، وكذا فعل أبو جعفر النحَّاس في (إعراب القرآن)[٣]، ولم يُعَقِّبا عليه، فليس مكيٌّ بِدعًا في ذلك.

وأمَّا القولُ الخامس الذي ساقه مكيٌّ بصيغة التمريض أيضًا، وهو: أنَّ الكافَ بمعنى الواو للقَسَم، أي: (الأنفالُ لله والرسولِ والَّذي أخرجَكَ)، وهو الذي وصفه ابنُ الشجريّ بأنه موغِلٌ في الرَّداءة مثل سابقه، فهو قولُ أبي عُبيدة في (مجاز القرآن)[٤]، وقد ردَّ الناس عليه قاطبةً. وقالوا: كان ضعيفًا في النحو[٥].

وإيرادُ مكيٍّ هذه الأقوالَ بصيغة التمريض (قِيلَ) فيه ردٌّ على قولِ ابنِ الشجريّ: «وإيرادُ مكّيٍّ لهذه الأقوال الفاسدة من غير إنكارِ شيءٍ منها دليلٌ على أنه كان مثلَ قائليها في عدم البصيرة»[٦].

(١) المحرر الوجيز ٥٠٢/٢.
(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٥/١.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢.
(٤) انظر: مجاز القرآن ٢٤٠/١.
(٥) انظر: الدر المصون ٥٦٠/٥.
(٦) أمالي ابن الشجري ١٨٥/٣.

المأخذ الثالث والعشرون: إعراب قوله تعالى:

﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «ومن أغاليطه في سورة براءة، ما قاله في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ ﴾[1] قال: (وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ) في موضع خفضٍ، عطفٌ على (الْمُؤْمِنِينَ)، ولا يحسن عطفه على (الْمُطَّوِّعِينَ)؛ لأنه لم يتمّ اسمًا بعد؛ لأنّ (فَيَسْخَرُونَ) عطفٌ على (يَلْمِزُونَ)، هكذا ذكر النّحاس في (الإعراب) له، وهو عندي وهمٌ[2]. انتهى كلامه.

يعني أنّ النّحاس ذكر أن قوله: (وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ) عطف على (الْمُطَّوِّعِينَ) ومنع هو من هذا؛ لأن (الْمُطَّوِّعِينَ) بزعمه لم تتمّ صلته، وليس الأمر على ما قال، بل صلة الألف واللام من (الْمُطَّوِّعِينَ) آخرها قوله: (فِي الصَّدَقاتِ).

واحتجّ بأنّ (الْمُطَّوِّعِينَ) لم تتمّ صلته بعطف (فَيَسْخَرُونَ) على (يَلْمِزُونَ)، وأيُّ حجّة في هذا، و(يَلْمِزُونَ) قبل (الْمُطَّوِّعِينَ)؟ وزعم أن (الَّذِينَ لا يَجِدُونَ) عطف على (الْمُؤْمِنِينَ)، وهذا غيرُ صحيح؛ لأن تقدير الكلام على قوله: يلمزون من تطوّع من المؤمنين، ومن الذين لا يجدون إلَّا جهدهم، فيكون الذين لا يجدون إلَّا جهدهم غير مؤمنين؛ لأنَّ المعطوف يلزمه أن يكون غير المعطوف عليه، تقول: جاءني أصحابك والرجال النّصارى، فيكون النّصارى غير أصحابه، وجاءني الرجال النصارى وأصحابك، فيكون أصحابه غير نصارى.

---

(١) سورة التوبة، من الآية (٧٩).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٣٣٤/١، وبتحقيق السواس ٣٦٨/١.

والصواب عطف (الَّذِينَ لا يَجِدُونَ) على (الْمُطَّوِّعِينَ)، فالتقدير: يلمزون الأغنياء المتطوّعين، ويلمزون ذوي الأموال الحقيرة، الذين لا يجدون إلَّا جهدهم، وذلك أن عبد الرحمن بن عوف أتى بِصُرَّةٍ من ذهب تملأ الكفَّ، وأتى رجل يقال له: أبو عقيل بصاع من تمر، فعابَهُ المنافقون بذلك، فقالوا: رَبُّ محمد غنيٌّ عن صاع هذا. فالنّحّاس إذن مصيب، والرادُّ عليه هو المخطئ»[1].

العرض والمناقشة

شَنَّ ابنُ الشجريّ في هذه المسألةِ هُجومًا جديدًا على مكيٍّ من غيرِ داعٍ ولا سببٍ، وما دفعه إلى هذا الهجوم إلا عدمُ فهمِه نصَّ مكيٍّ، ولو فهمه لطوى الكلامَ عن هذه المسألةِ طيًّا، ولما عَدَّها مِن زَلَّاتِ مكيٍّ – رحمه الله –.

وذلك أنَّ ابنَ الشجريّ فهمَ من نصِّ مكيٍّ أنه يقولُ بأنَّ (وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ) في موضع خفضٍ، عطفٌ على (الْمُؤْمِنِينَ)، وأنَّه يعيب على النحاسِ عطفه (وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ) على (الْمُطَّوِّعِينَ)؛ لأنه لم يتمّ اسمًا بعد؛ لأنّ (فَيَسْخَرُونَ) عطفٌ على (يَلْمِزُونَ).

والحقُّ أنَّ النَّصَّ كُلَّهُ نقلَهُ مكيٌّ عن النحَّاسِ، وقال: «هكذا ذكر النّحاس في (الإعراب) له»[2]، يقصدُ النَّصَّ بتمامه، لا ما اجتزأه ابنُ الشجريّ ظَنًّا منه أنه كلامُ مكيٍّ، ولو رجع ابنُ الشجريّ إلى نصِّ النحَّاس لوجده هكذا: «(وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ) في موضع خفضٍ، عطفٌ على (الْمُؤْمِنِينَ)، ولا يجوزُ أن يكون عطفًا على (الْمُطَّوِّعِينَ)؛ لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم؛ لأنَّ (فَيَسْخَرُونَ) عطفٌ على (يَلْمِزُونَ)»[3].

---

(١) أمالي ابن الشجري ١٨٦/٣– ١٨٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٣٣٤/١، وبتحقيق السواس ٣٦٨/١.

(٣) إعراب القرآن للنحَّاس ٢٢٩/٢.

فيكون هجومُ ابنِ الشجريّ في هذه المسألة منصبًّا في الحقيقةِ على كلام النَّحَّاسِ، ويكون كلام ابن الشجريّ موافقًا لكلام مكيٍّ لا مخالفًا له، وعليه فلا وجه للاعتراض على كلام مكيٍّ.

المأخذ الرابع والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى – في سورة يونس: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ﴾[1]: قولـه: (اسْـتِعْجالَهُمْ) مصـدر، تقديره: استعجالًا مثلَ استعجالهم، ثم أقام الصفة، وهي (مِثْل) مقام الموصوف، وهو الاستعجال، ثم أقام المضاف إليه، وهو (اسْتِعْجَالهم) مقام المضاف، وهو (مِثْل)، هذا مذهب سيبويه[2].

وقيل: تقديره: كاستعجالِهِمْ، فلمّا حذف حرف الجرّ نصب، ويلزم مَن قدَّر حذف حرف الجرّ منه أن يجيز: (زيدٌ الأسَدَ)، فينصب (الأسَدَ)، على تقدير: (كالأسَدِ)[3].

قلتُ: لا يلزم من قدّر الكاف في قوله: (اسْتِعْجالَهُمْ) أن يجيزَ: (زيدٌ الأسدَ)؛ لأن الكاف حرفٌ شاعت فيه الاسميّة، حتى دخل عليه الخافض، وأسند إليه الفعل، وليس من الحروف الخافضة التي إذا أسقطتَها نصبتَ ما بعدها، وإنما هي أداة تشبيه، إذا حذفت جرى ما بعدها على إعراب ما قبلها، كقولك: (فِينَا رجلٌ كأسدٍ)، و(رأيتُ رجلًا كأسدٍ)، و(مررتُ برجلٍ كأسدٍ)، تقول إذا ألقيتها: (فينَا رجلٌ أسدٌ)، و(رأيتُ رجلًا أسدًا)، و(مررتُ برجلٍ أسدٍ)، فلا يجوز: (زيدٌ الأسدَ)، بالنصب؛ لأنّ منزلتها منزلة (مِثل) في قولك: (زيدٌ مِثلُ

(١) سورة يونس، من الآية (١١).

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٣٦٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥/ ٣٢٢٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٣٤٠/١، وبتحقيق السواس ٣٧٥/١.

بكرٍ)، تقول إذا حذفت (مِثْلًا): (زيدٌ بكرٌ)، كما قال تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[1]، ولَعَمْري إن قول سيبويه في الآية هو الوجهُ، ومن قدّر الكاف وحذفها، فنصب ما بعدها، فلأنّ ما قبلها منصوب»[2].

العرض والمناقشة

لمَّا ساقَ مكيٌّ في هذه المسألة رأيَ سيبويه، أتْبَعَهُ برأيٍ آخرَ مُعَبّرًا عنه بصيغة التمريض (قِيلَ)، وهو رأي الأخفش والفرَّاءِ[3] من أنَّ تقديرَ الآية الشريفة: (كاستعجالِهِمْ)، فلمّا حذف حرف الجرّ نصب، ثم عَقَّبَ مكيٌّ على قولهما بأنه يلزم مَن قدَّر حذف حرف الجرّ منه أن يجيز: (زيدٌ الأسَدَ)، فينصب (الأسَدَ)، على تقدير: (كالأسَدِ)، فاعترضَ ابنُ الشجريّ عليه بأنه لا يلزم من قدّر الكاف في قوله: (اسْتِعْجالَهُمْ) أن يجيزَ: (زيدٌ الأسدَ).

والحقُّ أنَّ تعقيبَ مكيٍّ مأخوذٌ من قولِ أبي جعفر النحاس: «ولو جاز ما قال الأخفش والفراء لجاز (زيدٌ الأسدَ) أي: (كالأسدِ)، فهذا بيّنٌ جدًّا»[4].

وسَوْقُ مكيٍّ هذا التعقيبَ لا يعني أنه يرضاه، بدليلِ أنَّنا لو رجعنا إلى كتابِهِ الآخَر (الهداية إلى بلوغ النهاية) لوجدناه يقولُ: «ويلزمهما على هذا أن يجيزا: (زيدٌ الأسَدَ) فينصب (الأسَد)، أي: مثل الأسَدِ. وهذا لا يُجيزه أحدٌ»[5].

ويقول في موضعٍ آخرَ من الكتاب ذاتِهِ: «ويلزم الفراء في النصب عند عدم الكاف أن يقول: (زيدٌ الأسَدَ)، فينصب (الأسد)، لأن المعنى، (زيدٌ كالأسدِ)، وهذا لا يجوز عند أحدٍ»[6].

---

(١) سورة الأحزاب، من الآية (٦).

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/١٨٨- ١٨٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٤٧، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥/ ٣٢٢٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٤٧.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ٥/ ٣٢٢٩.

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٩٤٠.

ولم يذكر هذا في (المشكِل) أيضًا؛ لأنه بناه على الاختصارِ كما مرَّ.

وما قاله مكيٌّ في (الهداية) هو نفسُهُ قولُ ابنِ الشجريّ: «فلا يجوز: (زيدٌ الأسدَ)، بالنصب ... إلخ»[(١)].

فلا معنى إذًا لاعتراض ابنِ الشجريّ هنا على كلام مكيٍّ – رحمه الله – ؛ إذْ هما يَصُبَّانِ في وادٍ واحدٍ.

المأخذ الخامس والعشرون: أصل كلمة ﴿فَزَيَّلْنَا﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى –: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾[(٢)]: هو (فَعَّلْنَا)، من (زِلْتُ الشيءَ عن الشيءِ، فأنا أزيله): إذا نَحَّيته، والتَّشديد للتكثير، ولا يجوز أن يكون (فَيْعَلْنَا)، من (زال يزول)؛ لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: (زَوَّلْنَا)، وحكى الفرّاء[(٣)] أنه قرئ: (فَزَايَلْنَا) من قولهم: (لا أُزايِلُ فُلانًا)، أي: لا أُفارقه، ومعنى (زَايَلْنَا) و(زَيَّلْنَا) واحد[(٤)]. انتهى كلامه.

أمّا قوله: لا يجوز أن يكون (فَيْعَلْنَا) من (زال يزول)؛ لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: (زَوَّلْنَا)، فغير صحيح، من قِبَلِ أنه لو كان (فَيْعَلْنَا) من (زال يزولُ)، كان أصله: (زَيْوَلْنَا)، ثم يصير الواو ياء لوقوع الياء قبلها ساكنة، ثم تدغم الياء في الياء، فيقال: (زَيَّلْنَا)، وذلك أنَّ من شرط الياء والواو إذا تلاصقتا والأُولى منهما ساكنة: أن تقلب الواو ياء، ولا تقلب الياء واوًا كما زعم مكّيٌّ، فممّا تقدّمت فيه الياء قولهم في (فَيْعِل) من الموت: (مَيِّت)، ومن هان يهون، وساد يسود: (هَيِّن) و(سَيِّد)، الأصل: (مَيْوِتٌ) و(هَيْوِنٌ) و(سَيْوِدٌ)، ففعل فيهنّ ما ذكرنا.

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/١٨٨– ١٨٩.

(٢) سورة يونس، من الآية (٢٨).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب بتحقيق السواس ١/٣٧٩– ٣٨٠، وبتحقيق د/ حاتم الضامن ١/٣٤٤ بلفظ: «ولا يجوز أن يكون (فَعَّلْنَا)، من (زال يزول)».

وممّا تقدّمت فيه الواو: (الشَّيُّ) و(الطَّيُّ) و(اللَّيُّ)، مصادر: (شَوَيْتُ) و(طَوَيْتُ) و(لَوَيْتُ)، أصلهنّ: (شَوْيٌ) و(طَوْيٌ) و(لَوْيٌ)، ثمّ صِرْنَ إلى القلب والإدغام»[(١)].

العرض والمناقشة

اعتراضُ ابنِ الشجريّ هنا منصبٌّ على قول مكيٍّ: لا يجوز أن يكون وزنُ (زَيَّلْنَا) (فَيْعَلْنَا) من (زال يزول)؛ لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: (زَوَّلْنَا)، وحكم عليه بأنه غير صحيح؛ لأنه لو كان (فَيْعَلْنَا) من (زال يزولُ)، كان أصله: (زَيْوَلْنَا)، ثم يصير الواو ياء لوقوع الياء قبلها ساكنة، ثم تدغم الياء في الياء، فيقال: (زَيَّلْنَا).

ونقلُ ابنِ الشجريّ عن مكيٍّ فيه نظرٌ؛ لأنَّ النُّسخة التي اعتمد عليها ابنُ الشجريّ جاءت عبارتها بهذا اللفظ: «ولا يجوز أن يكون (فَيْعَلْنَا)، من (زال يزول)؛ لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: (زَوَّلْنَا)»[(٢)]، وهي موافقةٌ للنُّسخة التي اعتمدَ عليها السَّوَّاسُ في تحقيقه للكتاب[(٣)]، وأراها نُسخةً سقيمةً شَوَّهتْ عبارةَ مكيٍّ – رحمه الله –.

ويؤكِّدُ ذلك أنَّ النُّسخةَ المطبوعةَ بتحقيق د/ حاتم الضامن جاءت عبارتها سالمةً من هذا التشويه، وفيها: «ولا يجوز أن يكون (فَعَّلْنَا)، من (زال يزول)؛ لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: (زَوَّلْنَا)»[(٤)].

وهذه النُّسخة هي الصحيحةُ، وعبارتها موافقةٌ لما وردَ في كتابِ مكيٍّ (الياءات المشدَّدات في القرآن وكلام العرب)؛ حيثُ قال: «وهو (فَعَّلْنَا)، فالياء المشدَّدة بإزاء العين المشددة، وهو من قولهم: (زلتُ الشيءَ عن الشيءِ، فأنا

(١) أمالي ابن الشجري ١٨٩/٣.
(٢) أمالي ابن الشجري ١٨٩/٣.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب بتحقيق السواس ٣٨٠/١.
(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب بتحقيق د/ حاتم الضامن ٣٤٤/١.

أَزيلـه) إذا نَحَّيتـه عنـه، ولا يحسنُ أن يكون وزنـه (فَعَّلْنَـا) مـن (زَالَ يَزُولُ) إذا تنحَّى؛ لأنه يلزم أن يُقالَ بالواو المشدَّدة، فيُقال: (فَزَوَّلْنَا)»[1].

وموافقةٌ للنُّسخة التي اعتمد عليها السمينُ الحلبيُّ أيضًا، حيث قال: «وقال مكيٌّ: (ولا يجوز أن يكون (فَعَّلْنا) مِنْ (زالَ يزولُ)؛ لأنه يلزم فيه الواوُ، فيكون (زَوَّلنا)، قلت: هذا صحيحٌ، وقد تقدم تحريرُ ذلك»[2]، ومُلاحَظٌ أنَّ السمينَ صحَّح قولَ مكيٍّ.

ومع ذلك، قد كفانَا مكيٌّ مؤونةَ الردِّ – على ما اعترض به ابنُ الشجريّ – في كتابه (الياءات المشدَّدات في القرآن وكلام العرب) مُفَصَّلًا، فقال: «فإنْ قيلَ: فهل يجوزُ أن يكون وزنُهُ (فَيْعَلْنَا) – الياء المشددة أصلها حرفان: ياء وواو – من (زَالَ يَزُولُ)، ثم تُدغم الياء في الواو بعد أن تقلبَ ياءً على أصول العربية؟

قيلَ: هذا في القِياسِ غيرُ ممتنعٍ، لكنَّ المعنى يبطل؛ لأنَّ (زَالَ يَزُولُ) لا يتعدَّى، و(زَيَّلْنَا) في الآية تَعدَّى في المعنى؛ لأنَّ معناه: نَحَّيْنَا العابدين عن المعبودين، أي: فَرَّقْنَا بينهم، و(فَعَّلْتُ) بابُهُ التعدِّي في كلِّ فعلٍ لا يتعدَّى؛ لأنه أخو (أَفْعَل)، فإذا كان (زلتُ الشيءَ عن الشيءِ) يتعدَّى و(فَعَّلَ) يتعدَّى كانَ ذلك أوْلَى به»[3].

ويؤكِّدُ قولَ مكيٍّ قولُ المنتجب الهمذاني: «وليس قول من قال: إن عين الكلمة واو – لأنه من (زال يزولُ)، وإنما قلبت ياءً؛ لأن وزن الكلمة (فَيْعَلَ)، أي: (زَيْوَلْنَا)، مثل (بَيْطَرَ) و(بَيْقَرَ)، فلما اجتمعت الياءُ والواوُ على الشرط المعروف قلبت ياءً – بمستقيمٍ؛ لأنهم قالوا في مصدره: (تَزْيِيلًا)، ولو كان (فَيْعَلْنَا) كما زعم لقالوا: (زَيَّلَة)، كما قالوا: (بَيْطَرَة) و(بَيْقَرَة)، وأيضًا فإن أهل

(١) الياءات المشدَّدات في القرآن وكلام العرب لمكي بن أبي طالب ص١٩– ٢٠.
(٢) الدر المصون للسمين الحلبي ١٩١/٦.
(٣) الياءات المشدَّدات في القرآن وكلام العرب لمكي بن أبي طالب ص١٩– ٢٠.

اللغة قد قالوا: (زالَ الشيءُ من مكانه يزول زوالًا، وأزاله غيرُه وزوَّله فانزالَ)، ولم يقولوا: (زَيَّلهُ)، ولو كان منه لقيل: (فَزَوَّلْنا)»[1].

فليست هذه المسألةُ من زَلَّاتِ مكيٍّ كما زعم ابنُ الشجريّ، وإنَّما طاش سهمُ قلمِ ابن الشجريّ عن الإصابة فيها باعتماده على نُسخةٍ سقيمةٍ من نُسَخ (المُشْكِل)، وعدم اطِّلاعِه على سائرِ كُتُبِ مكيٍّ – رحمه الله –.

المأخذ السادس والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – تعالى – في سورة الحِجْر: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝٤٥ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ۝٤٦ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[2]: (إِخْوَانًا): حال من (الْمُتَّقِينَ)، أو من الضمير المرفوع في (أُدْخُلُوها)، أو من الضّمير في (آمِنِينَ)، ويجوز أن يكون حالًا مقدَّرة من الهاء والميم في (صُدُورِهِمْ)[3].

وأقول: إنَّ (إنَّ) ليست من الحروف التي تنصب الأحوال، كما تنصبها (كأنَّ) في نحو: (كأنَّ زيدًا محاربًا أسدٌ)؛ لما في (كأنَّ) من التشبيه الذي ضارعت به الفعل، ولكن يجوز أن يكون قوله: {إِخْواناً} حالًا من المضمر في الظّرف الذي هو خبر (إنّ)؛ لأنه ظرف تامٌّ، والظُّروف التَّوامُّ تنصب الأحوال؛ لنيابتها عن الاستقرار أو الكون، فالتقدير: (إنَّ المتّقين مستقرّون في جنّات).

وجاز أن يكون (إِخْوانًا) حالًا من هذا الضمير على ضعف، وذلك لِبُعد الحال منه؛ لأن مجموع هذه الآيات تشتمل على ثلاث جمل: الأولى (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنّاتٍ)، والثانية: (أُدْخُلُوها بِسَلامٍ)، والثالثة: (وَنَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ)، فإن جعلت (إِخْوانًا) حالًا من الواو في (أُدْخُلُوها) فهي حالٌ

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٣٧٦.

(٢) سورة الحجر، من الآية (٤٥)إلى الآية (٤٧).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/٤١٤، وبتحقيق السواس ٢/٨.

مقدّرة لقوله: (عَلى سُرُرٍ مُتَقابِلِينَ)؛ لأنهم لا يدخلونها وهم متقابلون على سرر، وإنما يكون ذلك بعد الدخول، فالتقدير: مقدّرين التّقابل على سرر.

وإن جعلت الحال من المضمر في (آمِنِينَ) فحسن، وإن جعلتها من الضمير الذي هو الهاء والميم في (صُدُورِهِمْ) فالحال من المضاف إليه ضعيفة، وقد بسطتُ القولَ في هذا النّحو، فيما تقدّم، ولكن يجوّز ويحسّن أن يكون قوله: (إِخْوانًا) حالًا من هذا الضمير شيئان: أحدهما: قربه منه، والآخر: أن المضاف الذي هو (الصّدور) بعض المضاف إليه، فكأنه قيل: ونزعنا ما فيهم من غِلٍّ، فليس هذا المضاف كالمضاف في قول تأبّط شرًّا:

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَائِسًا وَشَتَمْتَنِي ... ... [1]

فاعرِف الفرقَ بين الحالين»[2].

العرض والمناقشة

ذكرَ مكيٌّ في هذه المسألة ما جوَّزه النحاةُ في إعراب (إِخْوَانًا)، فذكر أنه يجوز أن يكون حالًا من (الْمُتَّقِينَ)، أو من الضمير المرفوع في (اُدْخُلُوها)، أو من الضّمير في (آمِنِينَ)، أو حالًا مقدَّرة من الهاء والميم في (صُدُورِهِمْ)، فاعترضَ ابنُ الشجري على التجويز الأوَّل، وشرح التجويزات الثلاثة الأخرى.

وعلَّةُ اعتراضِ ابنِ الشجريّ على كون (إِخْوَانًا) حالًا من (المُتَّقِينَ) أنَّ (إنَّ) ليست من الحروف التي تنصبُ الأحوالَ.

وما فهمه ابنُ الشجريّ من كلامِ مكيّ هنا مخالِفٌ لما قصده مكيٌّ، فإنَّ مكيًّا قصدَ أنَّ (إِخْوَانًا) حالٌ من الضميرِ المنويّ في (جَنَّاتٍ)، وهو ضميرُ (المُتَّقِينَ)، وإذا كان الأمرُ كذلك فلا يكون العاملُ (إنَّ) كما فهم ابنُ الشجريّ، وإنما يكونُ العاملُ الظَّرفَ نفسَهُ.

---

(١) شطر بيتٍ لتأبطَ شرًّا، وهو في ديوانه ص٦٢، وعجزه: فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ.
(٢) أمالي ابن الشجري ٣/١٩٠- ١٩١.

وهذا ما فهمه المنتجب الهمذاني ونصَّ عليه في كتابه (الفَرِيد في إعراب القرآن المجيد)[1].

فلا وجهَ إذًا لما اعترضَ به ابنُ الشجريّ على كلامِ مكيّ – رحمه الله.

المأخذ السابع والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾

قال ابنُ الشَّجريّ: «وقال في قوله – عزّ وجلّ– في سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2]: ذهب يونسُ إلى أنّ (أَيُّهُمْ) رفع بالابتداء، لا على الحكاية، ويعلّق الفعل، وهو (لَنَنْزِعَنَّ) فلا يعمله في اللفظ، ولا يجوز تعليق مثل (لَنَنْزِعَنَّ) عند سيبويه والخليل، وإنما يجوز أن تعلّق أفعال الشكّ وشبهها، مما لم يتحقّق وقوعه[3].

قلتُ: اختصاصه بالتعليق أفعال الشكّ وشبهها ممّا لم يتحقّق وقوعه خطأ؛ لأنّ أفعال العلم تعلّق، ولها في تحقُّق الوقوع القدم الراسخة، فممّا علّق فيه الماضي منها عن لام الابتداء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[4]، وممّا علّق فيه المستقبل منها عن الاسم الاستفهاميّ قوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[5].

هذه جملةُ ما علَّقتُ به من سَقطات هذا الكتاب، على أنَّني لم أُبالغ في تَتَبُّعها، وإنما ذكرتُ هذه الرّدود على هذه الأغاليط؛ لئلَّا يغترَّ بها مقصِّرٌ في

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٩/٤.

(٢) سورة مريم، من الآية (٦٩).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٤٥٩/٢، وبتحقيق السواس ٦١/٢، وفي النسختين : «وإنما يجوز أن تعلَّق مِثْلُ أفعال الشكِّ وشبهها»، لا كما نقلَ ابن الشجري.

(٤) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

(٥) سورة طه، من الآية (٧١).

هذا العلم فيعوّل عليها ويعمل بها، والله وليُّ التوفيق للصلاح في كلّ ما أَنْويه وأعتمده، بمنّهِ وطَوْلِه»[(١)].

العرض والمناقشة

ابنُ الشجريّ هنا يعيب على مكيٍّ أنه خصَّ أفعالَ الشَّكِّ وشبهها مما لم يتحقَّق وقوعه بالتعليق عن العمل، وذكرَ أنَّ أفعالَ العِلمِ أيضًا تُعَلّقُ، وضربَ أمثلةً لذلك.

والذي دفعَ ابنَ الشجريّ لعدِّ هذا الكلامِ زَلَّةً سقط فيها مكيٌّ نَقْلُهُ كلامَ مكيٍّ مُشَوَّهًا؛ إذْ أَسْقَطَت النُّسخةُ السَّقيمةُ التي كانت بين يدي ابن الشجريّ كلمة (مِثْل) من العبارة، حيث إنَّ عبارةَ مكيٍّ كما في النُّسختين المطبوعتين: «وإنما يجوز أن تعلَّق مِثْلُ أفعال الشكِّ وشبهها»[(٢)]، فمكيٌّ يُدرِكُ تمامًا أنَّ هناكَ أفعالًا أخرى تعلّقُ؛ بدليلِ أنَّ الآيةَ التي استشهدَ بها ابنُ الشجريّ على تعليق الماضي عن لام الابتداء، علَّقَها مكيٌّ – أيضًا –، فيقول في (مُشكل إعراب القرآن): «قوله: (لَمَنِ اشْتَرَاهُ): (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء وخبره: (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)، فـ (مِنْ خَلَاقٍ): مبتدأ، و(مِنْ): زيدت لتأكيد النفي وله خبر الابتداء، والجملة خبرُ (مَنْ)، واللام لام الابتداء، وهي لام التوكيد تقطع ما بعدها مما قبلها، ولا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها، كحرف الاستفهام، وكالأسماء التي يجزم بها في الشرط، وإنما يعمل في ذلك ما بعده، ومنه قوله – تعالى –: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾، فـ (أَيَّ) نصب بـ (يَنْقَلِبُونَ) لا بـ (سَيَعْلَمُ)»[(٣)].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/١٩١– ١٩٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ٢/٤٥٩، وبتحقيق السواس ٢/٦١.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، بتحقيق د/ حاتم الضامن ١/١٠٦– ١٠٧، وبتحقيق السواس ١/٦٥.

ولو قرأ ابنُ الشجريّ عبارةَ مكيٍّ كما كتبَها لما اعترضَ بهذا الاعتراضَ، ولا احتسبَ ذلك زَلَّةً سقطَ فيها مكيٌّ – رحمه الله –.

وأسأل الله تعالى أن أكون بهذا الجُهدِ قد دَفعتُ عن مكيٍّ ما رُمِيَ به، وأزلتُ اللَّبْسَ عن كتابِهِ، والله وليُّ التوفيق.

خاتمة

الحمد لله الذي فضَّلنا على الأمم بغزارة العلوم، ورزقنا ما لم يرزقهم من قوة الفُهوم، وصلى الله على نبينا محمدٍ البالغ من الشرف أقصى المبروم، وعلى أصحابه وأتباعه صلاة تدوم، أما بعد:

فمن خلال ما مرَّ من وقفاتٍ متأنية مع ما أسماه ابنُ الشجريّ زَلَّاتِ مكيّ في (مُشْكِلِ إعرابِ القُرآن)، وعرضِ ما ادَّعاهُ على كتبِ النحو والصرف واللغة والتفسير وحواشيها، تبيَّنَ لنا ما يأتي:

أوَّلًا: أنَّ ابنَ الشجريّ قد تحامَلَ في المجلسين اللذَين عقدَهما للرَّدِّ على مكيٍّ – رحمه الله – تحامُلًا شديدًا، يُنْبِئُ عن خلفيَّةٍ معيَّنةٍ حملت ابنَ الشجريّ حملًا على نَثْلِ كنانته ونثرِهَا، وتصويب سهامه نحو مكيّ.

ثانيًا: أثبت البحثُ أنَّ تلك الخلفيَّة التي على إثرها انتقدَ ابنُ الشجريّ مكيًّا نقدَه اللاذعَ تكمن في اختلافهما في العقيدة، فمكيٌّ سُنِّيٌّ على مذهب السلفِ، وابنُ الشجريّ إمامٌ من أئمة العلوية، ومن أكابر علماء الإمامية، وله مَيْلٌ عظيمٌ نحو مذهب المعتزلة، وكان مكيٌّ في كتابه (مُشكل إعراب القرآن) مترصِّدًا لمذهب المعتزلة، رادًّا عليهم، ومفنِّدًا آراءهم، وواصفًا إياهم بأهل الزيغ، فأراد ابنُ الشجريّ أن ينتقصَ من قَدْرِ مكيّ وعِلْمه في (أماليه) بسردِ زلَّاتٍ ادَّعاها عليه؛ انتصارًا لما يعتقد، كما أنَّ ابن الشجري مشرقيٌّ، ومكيّ بن أبي طالب مغربيٌّ، والمشرقي يعدُّ نفسه أصلًا للعلوم والفنون.

ثالثًا: أنَّ ما أخذه ابنُ الشجريّ على مكيّ من آراءٍ لم يكن مكيٌّ بدعًا فيها، وإنَّما هي آراءٌ وأقوالٌ لعلماء سابقين أثبتها مكيٌّ في كتابه، فأدار لهم ابنُ الشجريّ ظهرَهُ، وقصدَ مكيًّا وحدَهُ، فتهجَّم عليه، وتهكَّم به، وانتقصه بما لا يليق.

رابعًا: أثبتَ البحثُ أنَّ من بين الزَّلَّاتِ التي ادَّعاها ابنُ الشجريّ على مكيّ ما لا يعُدُّه ابنُ الشجريّ نفسُهُ زَلَّةً، ولا يراه سَقْطَةً، وإنَّما كان يذكرُ تعليقَه على كلامِ مكيّ من باب إتمام الفائدة، وإثراء الفكر، وذلك فيه ما فيه من تخليطٍ

وتلبيسٍ، وتمويهٍ وتدليسٍ.

خامسًا: بيَّنَ البحثُ أنَّ بعضَ ما عَدَّهُ ابنُ الشجريّ زَلَّةً سقط فيها مكيٌّ ما هو إلَّا خطأٌ من ابنِ الشجريّ في فهم عبارةِ مكيّ؛ لكونها مُوجَزةً في كتاب (المُشْكِل)، وبعدَ الاحتكامِ إلى مؤلَّفاتِ مكيّ الأُخرى ثبتَ للبحثِ أنَّ ابنَ الشجريّ هو المخطئُ في الفهم.

سادسًا: غِيَابُ منهج مكيّ في (مُشْكِلِ إعرابِ القُرآنِ) عن ذهن ابنِ الشجريّ أدَّى بالأخيرِ أن يستدركَ على مكيّ تقديراتٍ وتأويلاتٍ لم يذكرها في (المُشْكِلِ)، مُدَّعِيًا أنها زَلَّةٌ وقع فيها مكيٌّ، ولم يكن مكيٌّ جاهلًا بتلك التقديرات التي ذكرها ابنُ الشجريّ، ولكنه لما ذكرها في كتاب (الهداية) لم يُرِدْ إعادتها في (المُشْكِل) الذي هو قائمٌ على الاختصار، فاختصارُهُ في بعض المواضع كان اعتمادًا منه على حضور ذهن قارئه إلى ما نبَّهه إليه سلفًا، وعلى ما مضى من أمثالِ هذا التقدير.

سابعًا: اعتمادُ ابنِ الشجريّ على نُسخةٍ سقيمةٍ من نُسخ مخطوط (المُشكِل) شوَّهت نصَّ مكيّ، وعدمُ اطِّلاعِهِ على سائرِ كُتُبِهِ، دفعَ ابنَ الشجريّ أن ينتقدَ عبارةَ مكيّ وآراءَهُ، فبالرجوع إلى نُسَخ (المُشكِل) الأُخرى وسائرِ كُتُبِ مكيّ يظهرُ طَيْشُ سهمِ قلمِ ابن الشجريّ عن الإصابة فيها باعتماده على نُسخةٍ سقيمةٍ من نُسَخ (المُشْكِل)، وعدم اطِّلاعِه على سائرِ كُتُبِ مكيّ – رحمه الله –.

ثامنًا: بيَّنَ البحثُ أنَّ بعضَ ما أخذه ابنُ الشجريّ على مكيّ إنما هو في الحقيقة مُوَجَّهٌ إلى مَن نقلَ عنهم مكيٌّ، إلا أنه أثبتَ ذلك ضمنَ ما وجَّهه إلى مكيّ من نقدٍ ليكثِّرَ سوادَ مسائله المُنتَقَدِة.

تاسعًا: جازفَ ابنُ الشجريّ في بعض ما ذكر بادِّعائه إهمالَ مكيّ إعرابَ كلمةٍ في (مُشْكِلِهِ) لخفاء وجهها عليه؛ وغاب عنه علمُ مكيّ بإعراب تلك الكلمة وحقيقتها، ولم تخْفَ عليه كما ادَّعى، وأنه قد ذكر حقيقتها وإعرابها في بعض كُتُبِهِ كما بيَّنَ البحثُ.

وأخيرًا، أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا يوازي نعمه ويكافئ مزيده أن وفقني لإتمام هذا البحث الذي ردَّ تمحُّلَ ابنِ الشجريّ في نقده لمكيٍّ، وتهجُّمه عليه، وتهكُّمه به، لتعيدَ الحقَّ إلى نصابه، سائلًا مولانا – جلَّ وعزَّ – أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

الباحث

أهم مصادر البحث

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً: المطبوعات:

– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لابن البنَّا الدمياطي، (ت ١١١٧هـ)، تحقيق / أنس مهرة، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

– أسرار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق د/ أحمد حسن حامد، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر، الثانية، ٢٠٠٢م.

– إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ.

– الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق/ عبد الإله نبهان وآخرين ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

– إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، ط/ عالم الكتب – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

– الأعلام ، للزركلي ، ت/ ١٤١٠هـ ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت ، الخامسة.

– أمالي ابن الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

– إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ت/ ٦٢٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة &

مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت ، ط/ الخامسة ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

– الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، بتحقيق : د/ إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين – دمشق ، ط/ الأولى ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

– البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، دار الكتبي ، ط/ الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

– البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

– البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت/٨١٧ هـ، تحقيق/ محمد المصري، ط/ جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، الأولى ١٤٠٧هـ.

– البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق/ د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

– البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

– تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق/ مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ – ١٤٢٢هـ.

– تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ت/٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.

– التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، ط/ عيسى البابي الحلبي.

– التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، للقاضي عياض ، تحقيق/ ابن تاويت الطنجي وآخرين، مطبعة فضالة – المحمدية– المغرب ، ط/ الأولى ، ١٩٦٥– ١٩٨٣م.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي بمصر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

– التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق/محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ت/ ٨٢٧هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

– التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، طبعته عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/ الأولى، ١٤٣٠هـ.

– تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعية راجعتها: مجموعة بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ط/١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

– تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، ت/ ٧٢٨هـ، تحقيق/ الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، ط/الأولى– ١٤١٦هـ.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط/

الأولى ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

– التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

– الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق / د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

– حاشية الأمير على مغني اللبيب، للشيخ محمد الأمير، ط/ دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبعة حجرية عتيقة سنة ١٢٨٦هـ.

– حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للشهاب الخفاجي، ط/ دار صادر – بيروت، دون تاريخ.

– حاشية القُونوي على تفسير البيضاوي، لعصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، تحقيق/ عبد الله محمود عمر، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

– حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، تحقيق/ محمد عبد القادر شاهين، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

– الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت/٣٧٧هـ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق/ د.

أحمد محمد الخراط ، ط/ دار القلم – دمشق، الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

– ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، ط/ دار الغرب الإسلامي، الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

– ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه/ حمدو طمَّاس، دار المعرفة – بيروت، ط/٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

– ديوان القطامي، تحقيق/ د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة – بيروت، ط/١، ١٩٦٠م.

– روح المعاني ، للآلوسي ، ط/ دار إحياء التراث – بيروت .

– سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

– سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق/ محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.

– شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، لمحمد بن محمد مخلوف ، تعليق : عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية – لبنان ، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

– شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، ت/ ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

– شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

– شرح التصريف ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق/ د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، ط/١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

– شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي، تحقيق/ د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود، ط/ مكتبة الثقافة الدينية – الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

– شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، ط/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

– شرح المفصل ، لابن يعيش ، تحقيق/ د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال، تحقيق/ السيد عزت العطار الحسيني، ط/ مكتبة الخانجي، الثانية – ١٩٥٥م.

– طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، تحقيق/ لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

– طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيدي الأندلسي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/ الثانية.

– غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجَزَري، ط/ مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

– الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط/الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

– فوات الوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط/١، ١٩٧٣، ١٩٧٤م.

– الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط/ الثالثة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ، وطبعة بولاق ١٣١٦هـ.

– كتاب السبعة، لابن مجاهد ت/ ٣٢٤هـ، تحقيق / د. شوقي ضيف، ط/ دار المعارف – مصر، الثانية ١٤٠٠هـ.

– كتاب اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، ط/ الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

– اللُّباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق/ د. عبد

الإله النبهان ، ط/ دار الفكر – دمشق ، الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

– مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت/٢١٠هـ، تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ت/ ٥٤٦هـ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

– المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ود/ رمضان عبد التواب ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م .

– المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق/ د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث– القاهرة، ط/٢، ١٩٨٩م.

– مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت/ ٤٣٧هـ، تحقيق / د. حاتم صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٥هـ، وبتحقيق/ ياسين محمد السوَّاس، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق.

– معاني القرآن ، للأخفش الأوسط، تحقيق / د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط/١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

– معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة ، الثالثة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

– معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق / د. عبد الجليل شلبي ، ط/ عالم الكتب – بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

– معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

– معجم البلدان، لياقوت الحموي ت/ ٦٢٦هـ، ط/ دار الفكر – بيروت.

– معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين – دمشق، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط/ دار الفكر – بيروت ، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

– المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي، ت/ ٦٠٧هـ، تحقيق: د/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن، ط/ الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

– الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعية قامت بمراجعتها وتدقيقها مجموعة بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ط/١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

– همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.

– الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت/٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

– وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : د/ إحسان عباس ، دار صادر – بيروت.

– الياءات المشددات في القرآن وكلام العرب، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، ط/المكتبة الدولية بالرياض، ومؤسسة الخافقين بدمشق، الأولى – ١٩٨٢م.

كشاف الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٤٥٥١
تمهيد : ويشتمل على مطلبين:	٤٥٥٣
المطلب الأول: لمحة عن شخصية مكي بن أبي طالب وابن الشجري	٤٥٥٤
المطلب الثاني: سبب مآخذ ابن الشجري على مكي بن أبي طالب	٤٥٦٣
المبحث الأول : ما ورد في المجلس الموفي الثمانين من مآخذ على مكي، وفيه سبعة عشر مأخذًا:	٤٥٦٨
المأخذ الأوَّل: (اسم الإشارة)	٤٥٦٨
المأخذ الثاني: (أصل كلمة: مُحِيط)	٤٥٧٢
المأخذ الثالث: إعراب (كُلَّما) في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾	٤٥٧٣
المأخذ الرابع: وزن (إبْلِيس)	٤٥٧٦
المأخذ الخامس: إعراب (كفارًا) من قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾	٤٥٧٨
المأخذ السادس: بيان متعلّق قوله – تعالى –: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾	٤٥٨٠
المأخذ السابع: إعراب قوله – تعالى –: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، و﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾	٤٥٨٣

المأخذ الثامن: إعراب قوله – تعالى –: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا﴾	٤٥٨٦
المأخذ التاسع: وجه النصب في (رِجَالًا)	٤٥٨٧
المأخذ العاشر: إعراب قوله: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ﴾	٤٥٨٩
المأخذ الحادي عشر: إعراب قوله: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾	٤٥٩١
المأخذ الثاني عشر: إعراب قوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾	٤٥٩٤
المأخذ الثالث عشر: إعراب قوله – تعالى –: ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾	٤٥٩٨
المأخذ الرابع عشر: إعراب قوله – تعالى –: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	٤٦٠٢
المأخذ الخامس عشر: إعراب قوله – تعالى –: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾	٤٦٠٣
المأخذ السادس عشر: إعراب قوله – تعالى –: ﴿ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	٤٦٠٤
المأخذ السابع عشر: إعراب قوله – تعالى –: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	٤٦٠٥
المبحث الثاني : ما ورد في المجلس الحادي والثمانين من مآخذ على مكي، وفيه عشرة مآخذ:	٤٦٠٩
المأخذ الثامن عشر: إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾	٤٦٠٩

المأخذ التاسع عشر: إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾	٤٦١١
المأخذ العشرون: وزن ﴿ٱدَّارَكُوا۟﴾	٤٦١٤
المأخذ الحادي والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾	٤٦١٧
المأخذ الثاني والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾	٤٦١٨
المأخذ الثالث والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ۙ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٤٦٢٥
المأخذ الرابع والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾	٤٦٢٧
المأخذ الخامس والعشرون: أصل كلمة ﴿فَزَيَّلْنَا﴾	٤٦٢٩
المأخذ السادس والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾	٤٦٣٢
المأخذ السابع والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	٤٦٣٤
خاتمة	٤٦٣٧
أهم مصادر البحث	٤٦٤٠
كشَّاف الموضوعات	٤٦٤٨